جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
Mohmmad Bin Ali Assanosi University
كلية التأريخ والحضارة

المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية

العدد الخامس / 2020م

التجارة في خراسان في العصر السلجوقي

د. عبدالرحمن صالح بكار

أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك

كلية الآداب والعلوم / جامعة بنغازي

The summary of the research deals with this research entitled "Trade in Khorasan in the Seljuk period" in terms of the importance of the region's location in the boom of trade, as well as the extent to which the Seljuk sultans are interested in securing trade routes and spreading security there, encouraging merchants to exempt them from excise and taxes as well as foreign trade. They encouraged their prosperity by providing hotels, khans, khans and agencies that provide security and comfort to foreign traders, as well as the research on the region's agricultural and industrial products and the province of Seljuka to find huge financial resources through fiefdoms, inclusion, zakat, jizya --- And so on. They were keen to ensure that it is spent in the affairs of the state in order to serve the citizen and achieve prosperity and well-being.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الذي عنوانه " التجارة في خراسان في العصر السلجوقي " من حيث أهمية موقع الإقليم في أزدهار حركة التجارة وكذلك مدى أهتمام سلاطين السلاجقة بتأمين الطرق التجارية ونشر الأمن فيها وتشجيع التجار بإعفائهم من المكوس والضرائب كما أهتموا بالتجارة الخارجية وشجعوا على إزدهارها وذلك بتوفير الفنادق والقياسر والخانات والوكالات التي توفر الأمن والراحة للتجار الغرباء ، أيضاً تطرق البحث إلي منتجات الإقليم الزراعية والصناعية ومحافظة السلاجقة على إيجاد موارد مالية ضخمة عن طريق الأقطاع والتضمين والزكاة والجزية --- وغيرها .

وحرصوا على ضمان صرفها في شئون الدولة بما يخدم المواطن ويحقق له الرخاء والرفاهية .

تقديم :

كان يطلق على البلاد الشرقية أسم خراسان في العصور الوسطي ، وهو أسم فارسي مركب معناه بالعربية موضع الشمس , ولقد أطلق الجغرافيون العرب كلمة خراسان بوجه عام على جميع الأقاليم الإسلامية في شرق المفازة (الصحراء) حتي جبال الهند ، وهي بلاد واسعة تتمتع بطيب الهواء وعذوبة الماء ، وصحيح التربة .

ولهذا أزدهرت إزدهاراً كبيراً نظراً لموقعها الجغرافي ووقوعها على أهم طريق تجاري في العصور الوسطي ، وهو طريق الحرير العظيم .

تضم خراسان أربعة أرباع شهيرة هي :

نيسابور ، ومرو ، وهراة ، وبلخ ، إلي جانب مدنها وقراها فتحها الله على المسلمين ودخل أهلها من الفرس الإسلام وساهموا في تاريخ الدول التي تعاقبت عليها كالأموية والعباسية والصفارية والطاهرية والغزنوية ثم السلاجقة الذين يرجع أصلهم إلي الأتراك الغز وإلي إحدى فروعها خاصة وهي قبيلة (قنق) وينسبون إلي زعيمهم سلجوق بن دقاق الذي وحد قبائلهم ورحل بهم إلي خراسان من موطنهم الأصلي في بلاد ما وراء النهر ، فأعتنقوا الإسلام على المذهب الحنفي مذهب الخلافة العباسية ، ودخلوا في صراع مع الغزنويين حكام خراسان أنتهى بزوال ملك الغزنويين وقيام دولة الأتراك السلاجقة في نيسابور عام 429هـ/ 1037م ، على يد أول سلاطينهم طغرلبك الذي ضم كل خراسان ، وأستعان به الخليفة العباسي في القضاء على البويهيين وعلى ثورة أبو الحارث البساسيري ، فأصبح سيد الموقف وصاحب الكلمة العليا ، وحكم بعده سلاطين أقوياء كألب أرسلان وملكشاه ، ولكن دولة الأتراك السلاجقة تفككت بعد وفاة ملكشاه سنة 485هـ/ 1092م ، وأنقسمت إلي دويلات متصارعة .

أهتم سلاطين السلاجقة إهتماماً كبيراً بالتجارة ، فأمنوا الطرق ووضعوا عليها الحراسات وأماكن الراحة كطريق خراسان ، وطريق الحرير ووضعوا خفراء على الطرق التجارية .

وأتاح لهم الموقع الجغرافي للمناطق التي أستولوا عليها أن جذبت بلادهم أنظار تجار العالم ، فكانت خراسان مقصداً لهم ، فشجعوا التجار ووفروا لهم سبل الراحة والإقامة ، وشقوا الترع والقنوات ، وأقاموا الجسور وحفروا الآبار وقضوا على قطاع الطرق ، وألغوا المكوس والضرائب الظالمة على التجار ، مما ساعد على إزدهار التجارة في عهدهم في خراسان ، وغيرها من البلدان التي بسطوا سيطرتهم عليها .

ونظم سلاطين السلاجقة الأسواق التي تركزت فيها التجارة الداخلية وكانت أسواق نيسابور ومرو وهراة وبلخ في غاية التنظيم ، كما راقبوا الأسواق بالمحتسب الذي كانوا يختارونه بأنفسهم من أهل الورع والتقوى .

كما أنشأ السلاجقة المنشآت التجارية لراحة التجار كالخانات والفنادق والقياسر والوكالات ، وأهتموا بالتجارة الخارجية ، فتعددت مراكز التجارة في عهدهم ووسائلها ما بين تجارة بحرية ونهرية وبرية , وأمنوا الطرق ، ونظموا الصادرات والواردات ، وتعددت مواردهم المالية في خراسان ما بين الخراج والتضمين والأقطاع والمكوس والضرائب والزكاة والغنائم والجزية ، وأموال الهدايا والمصادرات ، ودققوا في مصروفاتهم في ديوان بيت المال .

وقد أدي أزدهار التجارة في خراسان في العصر السلجوقي إلي الأستقرار السياسي الذي تمتعت به الدولة السلجوقية وتوسعها وسيطرتها على أجزاء كبيرة من عالم العصور الوسطي .

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يهدف إلي إبراز أهتمام سلاطين السلاجقة بالتجارة وتأمينها وتوفير كل سبل الراحة للتجار ، كما يهدف إلي إبراز تنظيم التجارة في خراسان في العصر السلجوقي داخلياً وخارجياً .

التجارة في خراسان في العصر السلجوقي :

حظيت التجارة بأهتمام خاص من قبل سلاطين السلاجقة ، حيث عملوا على توفير الأمن للتجار ، فوضعوا الخفراء على الطرق التجارية ، حتي أن المشتبه به كان يمنع من السفر في عهدهم ، وأنشأوا ومهدوا الطرق بين المدن لراحة التجار[1] ، كما كان للموقع الجغرافي للمناطق التي أستولي عليها السلاجقة دور في جذب أنظار التجار وأهل المال ، حيث أنه يقع في منطقة إلتقاء الطرق التجارية التي تصل بين الشرق والغرب ، فالطريق الذي يصل حوض البحر المتوسط وإيران ، وما وراء النهر ، كان يمر ببغداد[2] ، حيث كان الطرق جسراً بين إيران والهند واواسط أسيا والصين من جانب ، والجزيرة العربية والشام ومصر والمغرب من الجانب الآخر[3] .

وكانت منطقة فارس وخراسان والأهواز ، وأغلب البلاد الشرقية ذات موقع جغرافي ممتاز ، حيث كان معظمها يقع على أنهار عديدة سمحت بحركة التجارة التي أزدهرت إزدهاراً عظيماً في عصر السلاجقة[4] .

كما كان لأزدياد الثروة الزراعية ، وتقدم فنون الصناعة ، وإتساع رقعة الأراضي الخاضعة لسلطة السلاجقة أثره الواضح في نشاط حركة التجارة في خراسان[5] ، يضاف إلي ذلك تشجيع سلاطين السلاجقة للتجار ، وتسهيل إقامتهم ، بأعتبارهم المستهلك الأساسي للسلع ، فقد كانت قصورهم محور النشاط التجاري ، كما كان كبار الموظفين في عهدهم يجارون السلاطين في أقتناء السلع ، وخاصة السلع الترفهية كالبُسط والسجاد الفاخر والملابس الحريرية ، وغيرها من السلع التي يشتريها رجال القصر والحاشية ، فتوسعت التجارة[6] مما دعا أبن خلدون[7] إلي تسمية الدولة " بأنها السوق الأعظم للتجار --- وأم الأسواق كلها " .

وقامت الدولة السلجوقية في خراسان بإنشاء العديد من المشاريع التي سهلت التجارة ، فشقت الترع والقنوات[8] وأقامت الجسور وحفرت الآبار التي كانت تفيد التجار في نقل تجاراتهم[9] ، ونشرت الأمن والنظام للقضاء على اللصوص وقطاع الطرق[10] .

ففي عهد السلطان ملكشاه (465 – 485هـ/ 1073 – 1092م) أستقر الأمن ، وبلغ من أستقراره أن التجار كانوا يطوفون بالتين والدجاج في وسط العسكر ، ولا يخافون ولا يبيعون إلاّ بالسعر الذي يريدونه[11] كما وضعوا حراساً في الليل لمنع السرقات[12] ، كما ألغى السلطان ملكشاه الضرائب والمكوس ورسوم الطرق والجسور والرسوم الأخرى في خراسان وكل مناطق دولته الشاسعة والتي بلغت إيراداتها حوالي 6 مليون دينار سنوياً[13] ، وشاركه الخليفة العباس المقتدي بالله العباسي الإعلان عن إلغاء هذه المكوس[14] .

التجار وأصنافهم وعلاقاتهم بالسلطنة السلجوقية :

كان التجار ولازالوا يشتغلون بشراء وبيع البضائع التي يحتاجها الناس عامة ، إلاّ أن تجاراتهم كانت بالدرجة الأولي في أدوات الترف كالبسط والجوهر والرقيق[15] ، وكانت أسواق التجار تعتمد في الدرجة الأولي على كبار الموظفين والأغنياء[16] وكان التجار من أجناس شتي من العرب والترك والأكراد والفرس ، واليهود الذين كانوا من أبرع التجار خاصة في تجارة العملة والصيرفة[17] ، ويمكن القول أن التجار كانوا فئتين أساسيتين هي :

أولاً : فئة كبار التجار :

وقد قسمهم أبو الفضل الدمشقي[18] إلي ثلاث أصناف هي :

أ. **الخزان :** وهو التاجر الذي يشترى البضائع وقت توفرها والزيادة في العروض منها ، ويحفظها حتي تصبح قليلة ، ويتعذر حملها وبُعد وقتها وكثرة طلابها " أي أحتكارها "
وهذا الصنف من التجار يحتاج إلي المعرفة بأحوال البضائع في أماكنها وبلادها ، وكثرتها فيها أو قلتها ورخصها أو غلائها وتوفير ريعها وسلامتها أو نقصانها ، وأنقطاع الطريق
أو أمنها ، وذلك بإستطلاع الأخبار والتقصي من الركبان ، وعليه المباده بالبيع عند التنبؤ بأنخفاض الأسعار ، وعليه أخذ البضاعة في حال كسادها ورخصها ، وهو لا يحتاج إلي السفر[19].
ويفهم من قول الدمشقي عن الخزان أنه هو المحتكر ، والإسلام حرم الأحتكار ، فعن عمر بن الخطاب ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون "[20] ، لأن الأحتكار يضرب بالسوق والناس

، ورأي الشارع فيهم إذا تمادوا أن يباع ما يحتكرون، فيكون لهم رأس مالهم والربح يؤخذ منهم تأديباً لهم ، ويُنهون عن ذلك ، فإذا عادوا كان الضرب والطواف والسجن لهم[21] .

ب. **الركاص** : وهو الذي يتعامل مع بلاد مختلفة بسفره إليها ، وعليه إذا دخل بلدة لا يعرفها أن يفتش عن الوكلاء المأمونين ، وأن يتفهم السوق لئلا يورط نفسه ، وعليه أن يصطحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد الدخول إليه[22] .

ج. **المجهز** : وهو الذي يبقي ثلثاً في محله ، وينتدب من يسافر عنه إلي البلاد الأخرى ، ويكون له وكلاء مأمونين من ذوي الخبرة ، يتولون البيع ولهم حصة في الربح[23] ، وكان لهؤلاء الوكلاء أهميتهم في الحياة التجارية[24] .

ثانياً : فئة صغار التجار :

وهم الباعة في الأسواق من بقالين وسمانين وسماكين ، والقصابين --- وغيرهم من باعة السلع الغذائية والمواد المصنعة[25] .

وكان هناك صنف من التجار وهم الوسطاء في التجارة وهم السماسرة يفوضون بشراء وبيع البضائع[26] ، وكانت أمور هؤلاء السماسرة جيدة ، حيث يروى التنوخي[27] : " أن أحد السماسرة في بغداد كان يحصل على ألاف الدنانير من تاجر خراساني كان يكلفه ببيع البضائع في موسم الحج " .

وتيسر للتجار الأثرياء خاصة إقامة علاقات جيدة مع القصر السلجوقي وكبار رجال الدولة السلجوقية ، ورجال الحاشية ، خاصة الوزراء ، فنظام الملك كان على علاقة جيدة بمتعهد ضرائب البصرة (ضامنها) أبن علان اليهودي المعروف بثروته الضخمة ، والذي قدم لنظام الملك قرضاً قيمته مائة ألف دينار ، كما أن سعد بن سمي اليهودي أيضاً قام بوظيفة صيرفي لنظام الملك ، وأصبح مستشاره المالي[28] ، كما قام أبو طاهر بن الأسبقي ينفس الدور لدي تاج الملك ، الشيرازي ، المنافس اللدود لنظام الملك[29] .

وقد أثرى هؤلاء ثراءً فاحشاً بسبب نظام السلاجقة الإقطاعي الذي أوجد فرقاً بين الطبقات ، حيث وجدت فئة أو طبقة صغيرة من التجار والمصرفيين الأغنياء وأغلبهم من اليهود[30] .

وكان التجار على درجة عالية من الثراء ، لدرجة أن بعض الخلفاء والوزراء أستدانوا منهم ، وكان التجار يبتاعون غلة السلطان ويقدمون أثمانها سلفاً ، فيساعدون السلطة على تخطي الأزمات المالية[31] .

وفي بعض الأحيان ساءت العلاقات بين التجار وسلاطين السلاجقة ، ورجال دولتهم ، مما ألجأ السلاطين إلي مصادرة أموال كبار رجال الدولة وأثرياء التجار ، وأصحاب الإقطاعات في وقت الحاجة إلي المال ويكون ما يصادرونه دخلاً لبيت المال[32] .

وفي أوقات الاضطرابات السياسية أو الغلاء أو الفيضانات التي كانت تحتاج المدن النهرية كخراسان بمدنها وقراها ، لم يسلم التجار من المصادرة واللصوص وقطاع الطرق والشطار والعيارون الذين ينهبون محلات التجار وبيوتهم ، مما يضطر التجار إلي إخفاء الأموال والبضائع في الأماكن المهجورة أو في أماكن يصعب الوصول إليها داخل بيوتهم[33] .

التجارة الداخلية ومراكزها (الأسواق) :

تركزت التجارة الداخلية في الأسواق التي أنتشرت في جميع أنحاء العراق والمشرق ، وما وراء النهر وخراسان في العصر السلجوقي ، حيث كانت المدن بصورة عامة أسواقاً لما يحيط بها من قري ، فهي مراكز لإنتاجها ومراكز تبيع لها ما تحتاج إليه من مواد ، وكان أهل القري يأتون إلي الأسواق التي تعقد في أيام خاصة في الأسبوع[34] .

ويمكن القول أنه لا توجد مدينة بخراسان بأرباعها الأربعة ، نيسابور ، ومرو ، وبلخ ، وهراة ، ومدنها وقراها تخلو من سوق كبير تبيع فيه منتجاتها وتقضي فيه حوائجها التجارية والحرفية ، فأدت هذه الحركة التجارية إلي انتشار السلع في الأسواق[35] .

وأعتاد أهل خراسان أن يقيموا الأسواق في أوقات معينة من السنة في المدن التجارية الهامة ، وكان بعض هذه الأسواق موسمية ، خاصة في الأقاليم ، حيث كان لكل منطقة أوقات محددة حسب ظروفها التجارية[36] .

وجرت العادة في خراسان والمشرق بأن تكون الحوانيت صفوفاً في مكان واحد في الأسواق وكانت تقيم كل طائفة من التجار في قسم معين خاص بها[37] .

وأهتم التجار الخراسانيون بمعرفة أسعار السلع والنقود والأموال السائدة في الأسواق في حركة البيع والشراء لأن السوق هو المحور الذي تدور فيه جميع الأنشطة التجارية[38] ، وأعتاد أهل خراسان أن يقوموا بإنشاء الأسواق المتخصصة خارج المدينة ، ومن المدن المهمة التي أشتهرت بأسواقها في خراسان ، نيسابور ، يحدثنا أبن حوقل[39] فيقول : " أما أسواقها فإنها خارج المدينة ، وخير أسواقها سوقان : أحدهما يعرف بالمربعة الكبيرة والآخر بالمربعة الصغيرة ، والسوق ممتد إلي مقابر الحسينيين ، وفي هذه الأسواق خانات وفنادق يسكنها التجار

بتجاراتهم وتدار فيها عمليات البيع والشراء ، ويعرف كل فندق بما يشتهر به أهله من أنواع التجارة وكل فندق قريب الشبه أو يضاهي أكبر الأسواق من ذوي تخصصه ويسكن هذه الفنادق التجار الأغنياء وأصحاب البضائع الكثيرة والأموال الوفيرة ، فهم يضعون بضائعهم في أسفلها ويسكنون في أعلاها " .

وكان لهؤلاء المياسير من التجار فنادق وخانات أخرى يسكنها أصحاب المهن وأرباب الصنائع والحرف بالدكاكين المعمورة والحجر المسكونة ، والحوانيت المشحونة بالصناع ، مثل أسواق القلانسين ، والأساكفة والخرازين والحبالين والسراجين والصاغة والقصابين والنجارين والحدادين والنقاشين والتبانين والعلافين ، والعطارين ، والبغالين والخشابين --- وغيرها من الأسواق المتخصصة كأسواق المنتجات الزراعية مثل البر والبذور والحبوب[40] .

ووجهت الدولة السلجوقية في خراسان عنايتها بالأسواق بمن فيها من تجار وصناع ، فوجدت أسواق رئيسية وأخرى فرعية ، كان لكل ناحية ومحلة سوق ، كأسواق السيرجان بنيسابور[41] ، وكان لكل أنواع التجارات والبضاعات شوارع معلومة مصفوفة في تلك الشوارع لا يختلط فيها قوم بقوم ولا تجارة بتجارة ، ولا يباع صنف مع غير صنفه ، ولا يختلط أصحاب المهن من سائر الصناعات بغيرهم ، ولكل بضاعة وتجارة سوق منفردة ، فهناك سوق البطيخ وسوق البزارين لبيع الأقمشة[42] وسوق الصرافين ، وسوق دار القطن ، وسوق الدراقين --- وغيرها[43] .

وكان من دواعي ودوافع تقسيم الأسواق حسب تخصصها ، مراعاة عدم أختلاط الروائح الكريهة بالعطارين وأرباب الأسقاط بأصحاب الأنماط وباعة الأطعمة لئلا تتجاور البضائع الخسيسة مع البضائع النفيسة[44] .

وفي المدن الكبيرة كنيسابور ومرو وهراة وبلخ ، فلابد من تفرقة بائع الطعام على مواضع كثيرة في المدينة لأن حاجة الناس إليها متكررة ، وأن يكون موضع الصناعات القذرة وموقعها في أطراف المدينة ، مثل المسالخ والمدابغ ومسابك الزجاج ، والحديد والآجر ، وعمل الصابون وشابه ذلك[45] .

وكانت كل طائفة من التجار تقيم في قسم معين في الأسواق ، حيث كان أصحاب كل طائفة يجلسون معاً ويمكثون إلي ما بعد الظهر ، ولا يعودون إلي منازلهم إلاّ في المساء ، وكانوا يتناولون طعامهم في أحد المطاعم – المطابخ – أو يحضرون شيئاً منها إلي دكاكينهم ، وكان أصحاب المطابخ يعتنون بمظهر طبيخهم وصنعته[46] .

وكان لكل سوق سور وباب محكم ، وحوت الأسواق بين جنباتها كل التجارات والبيوع[47] ، وكانت أسواق خراسان في نيسابور وبلخ وغيرها مليئة بالتجارات مثل ثياب القطن البيض الحفية والعمائم ، والمقانع والملاحم بالقز والمصمت والعتابي ، والحلل وثياب الشعر والغزل الجيد والحديد[48] .

وكانت تجرى في أسواق خراسان في أوقات من الشهر بيع المواشي والثياب الرقيقة وسائر الأمتعة والأواني والبسط وثياب الصوف ومصليات الصلاة الجميلة والملح المستخرج من أراضي خراسان ، والعقاقير والبغال والفراء الجيد[49] .

وكانت أسواق بلخ ومدنها كغيرها من أسواق خراسان ، لكل بضاعة سوق خاص بها تقصدها الناس ، ولكل طائفة من التجار تعمل في صنف معين – كالجلود والتوابل والأقمشة وبيع الأطعمة والأسلحة ، نقابة خاصة وتجمع النقابات كلها تحت نقابة كبيرة تسمي (نقابة التجار) ، يرأسها تاجر كبير ذو مال يعرف بإسم الشهبندر ، وكان ذا مكانة مرموقة عند أهل الحكم والناس ، فقد كان يتولي تزويد أهل الحكم دائماً بما يحتاجون إليه من البضائع وخاصة الثمينة منها ، وكان في الوقت نفسه يقوم بخدمة النقابة بالوساطة عند أهل الحكم لرفع الظلم وتخفيف وطأة رجال الإدارة وكان يساعده عدد من التجار يتولون معه تصريف الأمور الخاصة بطائفة التجار ، وهؤلاء هم الذين كان الناس يلجأون إليهم للسؤال عن التجار الأجانب ومراكزهم وقدراتهم المالية ومستواهم الخلقي في المعاملة وما إلي ذلك .

وكان هذا النظام موجوداً في كل أسواق خراسان وغيرها من أسواق العالم الإسلامي[50] ، وبفضله نشطت التجارة وتشجيع التجار على البيع والشراء وكفّ الحكام أيديهم عن التجار ، نظراً للفوائد التي كانت تعود عليهم من وراء إكتساب ثقة التجار وحسن ظنهم ، وحرصت نقابات التجار على إنشاء المخازن للبضائع وإقامة الحراس عليها ، وتوفير المسكن والإقامة للتجار التي كانت تسهل لهم الصفقات التجارية فيما بينهم[51] .

وأما عن الأسعار والرقابة على الأسواق فقد كانت الأسعار في الأسواق ولازالت ، عرضة للارتفاع والانخفاض حسب قانون العرض والطلب دون تدخل حكومي مباشر بإجراء تسعيرة للمبيعات ، وقد حدث أن غلا السعر في عهد رسول الله ﷺ ، فسأله الناس أن يسعر ، فقال : " إن الرخص والغلاء بيد الله تعالي وليس لنا أن نجوز في أمر الله وقضائه " ، وفي رواية أخرى : " إن الله المسعر ، إن الله هو القابض والباسط "[52] .

وعلى هذا لم يجز للدولة أن تسعر على الناس الأقوات ولا غيرها في رخص ولا غلاء ، غير أن الإمام مالك ﷺ أجازه في الأقوات مع الغلاء[53] .

وكانت الأسعار في مدن خراسان التجارية في العصر السلجوقي تتفاوت من مدينة إلي أخرى ، ففي أيام القحط والفيضان أرتفعت أسعار الخبز والشعير والقمح ، ولذلك عمل سلاطين السلاجقة على التخفيف عن السكان ، وذلك بتوفير كميات من الطعام ، وتأمين سير القوافل التجارية وباشروا ذلك بأنفسهم[54] .

وأما الرقابة على الأسواق فكانت بيد المحتسب ، وكان بكل مدينة محتسب لمنع التطفيف في الكيل والميزان ، ومنع الغش والتدليس في البيع ، وضبط الأسعار والأشراف على عمليات البيع والشراء في الأسواق ، ومراقبة الأوزان ومراقبة البضائع التي يؤتي بها من أطراف خراسان لبيعها في أسواق مدنها منعاً للغش ، ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر[55] .

وكان المحتسب يمتلك سلطات منها إسداء النصح والتعنيف والتوبيخ والتهديد والضرب والردع والزجر والتشهير والتجريس في الأسواق[56] .

ويقوم المحتسب بالختم على الموازين والمكاييل بختم وطابع معروف بين العامة ، لا يتم التعامل إلاّ بها[57] ، وإذا شك المحتسب في موازين أهل السوق ومكاييلهم عليه أن يختبرها ويعايرها[58] ، ويأمر أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الأدهان والأوساخ[59] كما كان المحتسب مسئولاً عن تنظيم جلوس الباعة في أسواقهم ودكاكينهم ، بحيث يجعل لأصل كل صنعة منهم سوقاً خاصاً بهم[60] ، وعليه إبعاد أصحاب الحرف الذين تتطلب صناعتهم الوقود والنار كالخبازين والحدادين والطباخين وغيرهم ، وعليه المحافظة على شكل الأسواق من حيث الأرتفاع والأتساع بشكل مناسب ، وأن يكون على جانبي السوق ممرات يمشي عليها الناس[61] .

وكان سلاطين السلاجقة يختارون المحتسب بأنفسهم من ذوي الورع والتقوي أو من أحد خواصهم ، كما كانوا يختارونه ممن لا يحابون أحداً وممن يهابهم الخاصة والعامة ، يقول نظام الملك : " أنه يجب على السلطان مؤازرة المحتسب والأخذ بيده ، لأن مهمته ركيزة من ركائز السلطنة لإتمام العدل فيهم ، وإنصاف الفقراء ، وحتي لا يبيع التجار على هواهم ، ويقسطوا في الميزان ، فيعم الفساد وتعطيل أحكام الشريعة "[62] .

المنشآت التجارية :

كان من اللازم والضروري تهيئة السبل أمام التجار والأجانب منهم بصفة خاصة ، حتي يستطيعوا مزاولة أعمالهم دون عناء كبير ، وحتي يتيسر للحكومة أداء واجب الأشراف عليهم على الوجه الأكمل ، أقيمت في معظم المراكز التجارية السلجوقية عمائر تجارية مختلفة ، وهذه العمائر التجارية وإن أختلفت أسماؤها وطرز عمارتها ، إلاّ أنها جميعاً أنشئت لتحقيق غرض واحد وهو خدمة الحركة التجارية[63] وهذه المنشآت هي :

1. **القيسارية :**

وهي تتكون من مجموعة من المباني العامة بها حوانيت ومصانع ومخازن وأحياناً مساكن ، وبها كذلك أروقة ، والكلمة مشتقة من لفظ يوناني معناه (السوق الإمبراطوري) مما يدل بوضوح على أنها من إنشاء الدولة[64] .

وكان في بعض القياسر مساجد لتجار المسلمين كخراسان ، ويعلوها رباع ذات مساكن يقيم فيها الصناع والتجار بأجر[65] .

ووصف أبن جبير[66] ، واحدة من قياسر الموصل بقوله : " وكأنها الخان العظيم تنفلق عليها أبواب حديد وتطبق بها دكاكين وبيوت بعضها على بعض " .

وكانت القياسر عادة تنشأ للتجار الأجانب على أختلافهم ، غير أن التجار الأوربيين كانوا يفضلون الإقامة في فنادقهم[67] .

2. **الخان**[68] : هي مجموعة من الحوانيت الكبيرة والصغيرة ، ومستودعات البضائع ، ويتوسط الخان فناء كبير على هيئة رواق مغطى ، حيث يحفظ التجار بضائعهم ، وفي الخان يجد التجار المأوي لهم خلال رحلتهم[69] .

وكان السلاجقة أسبق الناس إلي بناء نوعين من المباني التجارية على جانبي الطريق ، نوع يسمي الرباط وهو فندق المسافرين ومأوى المتصوفة[70] .

والثاني يسمي الخان ويرى في أطراف المدن وعلى الطرق الرئيسية للبريد ، وقد بنى لإستراحة التجار ثم أصبح يؤدي ما تؤديه الفنادق في الموانئ بالنسبة للأجانب القادمين[71] ، وكانت الخانات تشير كذلك لأعمال الخير كإيواء أبناء السبيل والمسافرين ، كما تدل على ذلك الحوليات التاريخية ، وكان يوجد خارج كل خان ساقية للسبيل وحانوت يشتري منه المسافر ما يحتاجه لنفسه ولدابته[72] .

وكانت نيسابور من أشهر أرباع خراسان التي وجدت بها هذه الخانات والفنادق[73] ، وكانت تعرف (بششتان بالفارسية ، وتعني دار الليل) لإيواء التجار الغرباء[74] ولم تقتصر عناية سلاطين السلاجقة ببناء هذه الخانات فقط ، بل عملوا على حراسة الطرق وتأمينها ، وإنشاء أماكن يستريح فيها المسافرين أو تيسير الماء لهم على الأقل ، فمثلاً كان على الطريق ما بين نيسابور وطوس بين كل فرسخين أو ثلاثة فراسخ[75] ، قباب أو خزانات للمياه[76] ، وأنشأ السلاجقة أعمدة من خشب ومنارات كبيرة يهتدي بها التجار ليلاً ، كمنارة القرون بالسبيعي التي بناها السلطان ملكشاه في طريق مكة المكرمة[77] .

3. **الرباط :**

أكثر السلاجقة من إنشاء الأربطة على جانبي الطرق خاصة في بلاد المشرق (خراسان) وكانت هذه الأربطة تبني للزهاد في الصحراء ، وكانت كثيرة في خراسان وبلاد ما وراء النهر ، لما عرف عن أهلها من الورع والتقوى والزهد ، يقول الأصطخرى[78] : " أنه كان بهذه البلاد ما يزيد على عشرة آلاف رباط في كثير منها إذا نزل النازل ، أُقيم علف دابته وطعامه إن أحتاج إلي ذلك ، وكان أهل الخير يُوقفون من أموالهم على هذه الرباطات " وذكر ابن حوقل[79] : " أن رجلاً صالحاً أقام رباطات ووقف على مصالها بقراً سائمة ، وجعل عليها قوامين يحلبونها ، يأخذون ألبانها ويقصدون بها المجتازين عليهم ، ومعهم الأطعمة منها ومن غيرها وما من رباط إلاّ وفيه المائة بقرة وما فوق ذلك لهذا الوجه " وكان أهل القرى في خراسان يختارون من أنفسهم رجلاً مهمته توزيع الضيوف على أهل القرى ، وكانوا يسمونه (الجزير)[80] .

كما كانت توضع صنابير الماء وقربة وأسبلته في الشوارع والطرق التجارية بخراسان على مراحل في الطريق ، وربما حمل إليهم من مكان بعيد ، كل ذلك من أجل راحة التجار ، وتيسير الطريق وتأمينهم[81] .

4. **الفنادق :**

كان الفندق عبارة عن بناء ضخم مربع على شكل الحصن ، إمتدت خارجه حدائق غرست بها بعض الأشجار ، وكان الفندق يتألف من عدة طوابق وفي الدور الأرضي منه كانت توجد المخازن والحوانيت التي تطل على فناء داخلي فسيح يسمح بتعبئة البضائع وتفريغها ، بينما تضم أدواره العليا مساكن التجار التي ينامون فيها ويغلقون غرفهم بأقفال رومية[82] ، وقد أقيمت الفنادق أصلاً للتجار الأجانب وسمح لكل جالية منهم بأن يكون لها فندق خاص ، كما سمحت الدولة السلجوقية لهم بممارسة شعائر دينهم داخل الفنادق الخاصة بهم ، بإقامة كنيسة صغيرة كما كان به فرن لصناعة خبزهم ، وحمام وقاعة خاصة مصرح لهم فيها بشرب النبيذ[83] .

وكانت إدارة الجمارك بالموانئ هي الهيئة التي تشرف على هذه الفنادق وتكلف بالسهر على سلامتها ، ودفع إيجارها وإصلاحها ، ويشرف على كل فندق موظف يعرف بالفندقي تختاره الجالية التي يتبع لها الفندق ، وهو الذي يمثلهم أمام السلطان[84] .

وكان كل قنصل دولة مسئولاً أيضاً عن فندق دولته وعن تسديد رسوم التجار للسلطان ، ورصد جزء منها للإصلاح والصيانة للمبني ، وكان ينص على ذلك في المعاهدات التي تعقدها الدولة مع الدول الأوربية التجارية[85] .

ولم تقتصر الفنادق على سكن التجار الأوربيين فحسب ، وإنما كانت هناك فنادق لتجار الشام والمغرب ، والمشرق الإسلامي ولأهل المهن وأرباب الصنائع وأصحاب الأعمال والباعة[86] ووجدت هذه الفنادق في كل نيسابور وبلخ وهراة وكل مدن خراسان[87] .

5. **الوكالة :**

تشبه الوكالة الفندق في نظامها ، بل كان يطلق على الوكالة أحياناً أسم الفندق ، وكان الأختلاف الوحيد بينهما أن الوكالة كانت مقصورة على نزول التجار القادمين من الشرق الإسلامي[88] وكان يتم في الوكالات عمليات البيع الشراء بالجملة وبالتجزئة ، وتوزيع ما يرد إليها من الأسواق ، وكان تجار المشرق يتخذون الوكالة مسكناً لهم ، وكانوا يحفظون أموالهم وودائعهم في الوكالات ويتلقون رسائلهم على عناوينها إذ كانت تقوم بعمل مكتب البريد الآن ، كما كانت فيها الأعمال المصرفية[89] .

التجارة الخارجية ومراكزها :

وأنتعشت التجارة الخارجية في خراسان في العصر السلجوقي ومساعد إنشاء الطرق التجارية التجار على نقل بضائعهم من مكان لآخر .

كما كان لتوفير الأمن للتجار خلال رحلاتهم عبر الطرق التجارية أثره في أزدياد النشاط التجاري ، فقد أقام السلاجقة الآبار والمحاط والمنارات في طرق القوافل ، وأنشأوا المنائر في الثغور[90] .

وسائل النقل وأنواع التجارة الخارجية :

أ. **التجارة البحرية والنهرية :**

نشطت الحركة التجارية البحرية والنهرية في الدولة السلجوقية ، وخاصة في خراسان ، فكانت سفن التجار وقوافلهم تجوب كثير من البلاد والبحار والأنهار ، وكانت بلاد خراسان ومدنها ترتبط بطرق نهرية إذ كانت تحتوي على العديد من الأنهار الواسعة التي ساعدت على الحركة التجارية كنهر دهاس ونهر منمية ن ونهر جيحون وختلاب ووخشاب وبذخشان في بلخ ونهر نيسابور الذي كان على بعد خمسة فراسخ من المدينة[91] ونهر بسطام وبيهق وغيرها من أنهار نيسابور ، كذلك نهر مرغاب أو نهر مرو الذي ينحدر من جبال الغور شمال شرقي هراة ثم يمر بمرو الصغرى ويدور منها شمالاً إلي مرو الكبرى ، حيث تتشعب منه عدة أنهار ، ثم يفنى ماؤه في رمال

مفازة الغز[92] ، ثم نهر جيحون الفاصل بين الأقوام الناطقة بالفارسية والأقوام الناطقة بالتركية وهو أشهر أنهار ما وراء النهر[93] .

ويرسم لنا جغرافيو المشرق صورة رائعة لأنهار مرو توضح كيفية إنتقال التجارة عبرها ، فعلى نحو فرسخ من جنوب مدينة مرو الكبرى ، أقيم في النهر سد شبه حوض عظيم مستدير ، منه تخرج أربعة أنهار إلي محلات وأرباض المدينة المختلفة ، وأقيم في الحوض أبواب ومقاسم تضبط علوا الماء في الحوض ، ويبتهج الناس حين يصل الفيضان حداً عالياً . فتفتح السدود المختلفة ويوزع الماء على الأنهار (قدر الحاجة) وأسماء هذه الأنهار الأربعة هي نهر هرمز قرة ، ويجرى غرباً ، وفي شرقه نهر الماجان ، ثم نهر الرزق أو الرزيق ونهر أسعدي ، وعليها جسور ، وكانت هذه الأنهار لنقل التجارات وسقي الزروع والناس[94] .

وكان نهر هراة أو هري رود الذي يخرج من جبال الغور لسقي وادي هراة الذي شقت منه أنهار كثيرة أعتمد عليها في التجارة ، وكان على نهر هراة جسر يقول المقدسي[95] عنه : " ليس بجميع خراسان أعجب عملاً منه ، ويتفرع منه تسعة أنهار تحمل تجارات هراة إلي داخلها وخارجها " .

ولذلك كانت معظم الأسواق التجارية تقع بالقرب من الأنهار ، ويرجع ذلك إلي الاعتماد على النقل النهري في نقل البضائع والناس ، وأزدهرت التجارة إزدهاراً كبيراً في البلاد المحيطة بالأنهار كنهري جيحون وهراة وغيرها ، ولم تكن البوصلة معروفة في ذلك الوقت ، وإنما كان البحارة يستعينون بالظواهر الطبيعية كالشمس والقمر والنجوم ، كما أستعانوا بالحمام الزاجل لنقل الرسائل بين السفن والموانئ[96] وكان الملاحون يسترشدون بخرائط في رحلاتهم ، وليس أدل على ذلك من قول المقدسي[97] : " ورأيت معهم أي التجار دفاتر يتدارسونها ويعولون عليها ويعملون بما فيها ، وكانت المسافات تقاس بالأميال والفراسخ " .

ب. **التجارة البرية ومواصلاتها :**

وجدت في خراسان في العصر السلجوقي شبكة كبيرة من الطرق البرية التي سلكها التجار في أمان تام ، وكانت القوافل التجارية مما وراء النهر إلي أقصي بلاد الشام ، وليس معها خفير ، ويسافر الواحد والأثنان من التجار من غير خوف ولا رهبة[98] .

وأعتني سلاطين السلاجقة بتحسين الطرق البرية وتأمينها من اللصوص ، مما أدي إلي ازدهار حركة التجارة الخارجية البرية ، وكانت أغلب الطرق صحراوية ، ولذلك أنشأ السلاجقة الأماكن التي يستريح فيها التجار

والمسافرون وكانت الأربطة (الربط) أهم هذه الأماكن ، فإذا نزلها التاجر أقيم له علف دابته وطعامه ومبيته[99] ، كما أعتني سلاطين السلاجقة ببناء الجسور على الأنهار (القناطر الخشبية) وكانت أعظمها القنطرة التي بنيت على نهر طاب بين خوزستان وفارس ، فقد كانت بين السماء والماء وبينها وبين الماء عشرة أذرع ، بل أنهم ربطوا بين الجبال بقناطر خشبية من جبل إلي جبل[100] ، كما وجدت قناطر أخرى على الأنهار ، حيث يشد الملاح وهو على ظهر المركب حبلاً مثبتاً على الشاطئ الأخر حتي يصل إليه[101] وكانت الخيول والبغال والحمير من أهم وسائل النقل البرية[102] .

وكان أهم طريق بري تسلكه القوافل التجارية في المشرق الإسلامي ، يسير خلف بغداد ويعبر منطقة النهروان ثم يسير وراء حلوان في طرق جبلية صعوداً وهبوطاً حتي خراسان[103] ، وكان هذا الطريق هو الذي تسلكه قوافل سلاطين السلاجقة والسلاطين أنفسهم عند إنتقالهم وتحركاتهم من خراسان إلي الطرق حيث المشتى ، ثم يستمر الطريق إلي الري على مقربة من (طهران الحالية) ونيسابور ، ومرو فبخارى وسمرقند ثم إلي الصين[104] وهناك طريق آخر عند مرو ماراً بوسط إقليم خراسان حتي يصل إلي مرو الروذ ثم إلي الطالقان وبلخ ، ثم يعبر نهر جيحون ، ثم يفضى إلي فرغانة[105] .

مراكز التجارة الخارجية بخراسان :

نيسابور : من أهم المراكز التجارية الخارجية ، وكانت بها أسواق محاطة بأسوار ضخمة لها أبواب محكمة ، مقسمة ؛ كل قسم لتجارة نوع معين من السلع ، فهناك سوق للرياحين ، وسوق البزازين ، وسوق للصيارفة ، وأخرى للصاغة ، والصباغة وسوق للزيت وغيرها من الأصناف[106] .

كابل : كانت كابل مركزاً لتجارة الهند ، وفيها أسواق عامرة كثيرة السلع[107] .

نوقان : إحدى مدن نيسابور ، مدينة محصنة أشتهرت بإنتاج المعادن النفيسة والفضة والنحاس والحديد ، وصف المقدسي[108] أسواقها بقوله : " عامرة وجامعها حسن البناء بديع التزويق " .

طوس : أشهر مدن نيسابور ، بها قبر الأمام علي الرضا وبني قبر هارون الرشيد الخليفة العباس بجانب ضريح الإمام ، وأُقيم في أرض البستان الكبيرة دور كثيرة وأسواق يقصدها الحجاج الشيعة على وجه الخصوص[109] .

سرخس : من مدن نيسابور الشهيرة ، وهي تقع في أقصر طريق من طوس إلي مرو الكبرى على ضفة نهر المشهد اليمني أي الشرقية ويقال لها اليوم تجند[110] .

مرو : وهي الربع الثاني من أرباع خراسان على نهر مرغاب أي نهر مرو ، وهي مرو الكبرى أي مرو الشاهجان ، ومرو الصغرى التي تعرف بمرو الروذ ، وهي من أشهر المراكز التجارية في خراسان[111] .

آمل : تقع في يسار نهر جيحون على نحو (120) ميلاً شمال شرقي مرو ، حيث يعبر طريق خراسان الذاهب إلي بخارى ، وما وراء النهر ، وهي مدينة محصنة بها أسواق عامرة[112] .

هراة : ويقع ربع هراة برمته في البلاد المعروفة اليوم بأفغانستان ، وهي مدينة جليلة عليها حصن وسور وله أربعة أبواب[113] .

بلخ : أم البلاد ، سمي بها رابع أرباع خراسان ، وهي في كتب الأعاجم بلخ البهية ، وأسواقها حول المسجد الجامع ، ولها سبعة أبواب ، وكانت من أشهر مراكز التجارة في خراسان[114] .

الطرق التجارية :

تعددت طرق التجارة في خراسان إلي بلاد ما وراء النهر وبغداد والصين وغيرها كالعراق وبلاد المشرق الإسلامي كطريق الحرير العظيم الذي يعد أشهر طرق التجارة العالمية في العصور الوسطي ، والذي كان ينطلق من سور الصين العظيم إلي أبواب دمشق ، ماراً بأسيا الوسطي وخراسان ثم العراق والشام وصولاً إلي مصر وبلاد المغرب ، وقد شهد هذا الطريق أشهر أنواع التجارات ، وخاصة تجارة الحرير ، ولكن عندما سقطت الخلافة العباسية سنة 656هـ/ 1258م ساد الاستبداد والكساد هذه المنطقة فتدهورت التجارة ، ومعها طريق الحرير[115] .

وهذا الطريق الذي خطه التجار منذ ما يربو على الألفي عام عندما كانوا ينقلون النفائس بين الشرق والغرب ، وهو الطريق الذي سلكه الغزاة والفاتحون ، كالإسكندر المقدوني والرومان والفرس ، وجيوش الفتح الإسلامي ، وجحافل جنكيز خان وهولاكو وتيمور لنك ، وحمل الدعاة والمبشرين واليهود والنصارى والمسلمين ، وعليه مسار الرحالة العظام أمثال شيان تسونج ، وأبن بطوطه وماركوبولو ، الذين لولاهم ما عرفنا شيئاً عن حال هذا الطريق في العصور الوسطي[116] .

وكان الحرير يوماً ما أهم سلعة تنقل على هذا الطريق ، وخاصة من الصين التي ظلت زمناً طويلاً تحتفظ بسر تربية دودة القز وصناعة الحرير ، ولم يكن الحرير وحده هو البضاعة التي كان ينقلها التجار على طريق الحرير ، فهناك الزجاج والذهب والفضة ، وغيرها ، كما انتقلت عليه سلعة في غاية الأهمية أنتجتها الصين إلا وهي الورق الذي أحدث ثورة في عالم الثقافة والمعرفة ، وخاصة أن الصينيين ابتكروا أيضاً طريقة للطباعة بالقوالب الخشبية ، وانتقلت هذه الطريقة إلي أوربا بواسطة طريق الحرير[117] .

وهكذا كان طريق الحرير أقدم خط تجاري يربط أوربا ببلدان آسيا الوسطي ، ماراً بخراسان والشام وغيرها فعالم البحر المتوسط والغرب الأوربي --- إلاّ أنه في ذمة التاريخ الآن ، لذلك أجتمع في (13 مايو 1996م) وفود أربعين (40) دولة داخل خيمة في صحراء إيران بينهم بعض رؤساء دول آسيا الوسطي لإعلان قيام (طريق الحرير الجديد) من خلال السكة الحديدية الإيرانية ، والتركمانية الذي يكمل شبكة سلك حديد آسيا ، ويحي طريق الحرير الذي يربط بين بكين شرقاً والبحر المتوسط غرباً[118] .

طريق خراسان : وكان يربط بغداد بمدن خراسان وما وراء النهر ، حيث يسير من تخوم الصين ماراً بالري ثم نيسابور وطوس ومرو وآمل عند منفذ نهر جيحون ثم بخارى وسمرقند ، وهناك ينقسم قسمين ؛ الأول يسير إلي الشاش والثاني إلي إقليم فرغانة ، ونهر سيحون ، وينتهي إلي أوركند على تخوم صحراء الصين[119] .

الطريق البري : من مرو ماراً بوسط خراسان ثم بلخ ومرو الروذ ، والطالقان ثم يعبر نهر جيحون على مقربة من ترمذ ، ثم يفضى إلي فرغانة[120] .

وهناك الطريق التجاري البحري من غرب أوربا إلي المشرق ماراً بمصر ، وكان يستغله التجار اليهود[121] ، كذلك الطريق القادم من بلخ إلي نهر جيحون بإزاء ترمذ ماراً بسباه جرد إحدى مدن مرو[122] ، أيضاً الطريق المار من شرق بلخ إلي حدود بذخشان ماراً بالطالقان ويتفرع منه طريق يتجه نحو الجنوب الشرقي إلي أندابه ومعادن بنجهير شمال كابل[123] ، كما يوجد طريق تجاري من شمال روسيا إلي المشرق عن طريق بحر قزوين ، ومنه تنقل التجارة إلي مرو وبلخ وبخارى وسمرقند ببلاد ما وراء النهر ، ومنها إلي الصين ويحمل التجار المسيحيون الذين يستعملون هذا الطريق جلود الخز والثعالب والسيوف والشمع والعسل والشحوم ، وازدادت أهمية هذا الطريق بعد دخول أهل البلغار الإسلام في أوائل القرن الرابع الهجري وعقدوا مع الولايات الإسلامية ، خاصة ولاية بلخ عقود تجارية ، وحافظ الحكام منذ العصر الساماني على هذا الطريق الذي أعتبره السلاجقة أهم شريان تجاري بين العالم الإسلامي والهند[124] إضافة إلي ذلك يوجد طريق تجاري آخر يسير من المنطقة الواقعة عند مصب نهر السند متجهاً داخل فارس ، ماراً بولاية سجستان ، وإلي الشمال من هذا الطريق كانت قوافل البنجاب تنقل مقادير كبيرة من تجارات البنجاب عبر هضاب أفغانستان ، وتوصلها إلي كابل وغزنه ، وكان ملوك الهند يحسنون معاملة تجار خراسان[125] .

الطريق البري من أوربا إلي المشرق ، ويبدأ من الأندلس ويمر ببلاد المغرب حتي مصر ثم يتجه إلي الشام ومنها إلي العراق وفارس ماراً بالأهواز وكرمان والهند والصين[126] والطريق المار من مرو الروذ إلي بلخ ويخترق

ناحية الجوزجان ويمر بالطالقان ومنها إلي بلخ ماراً بالفارياب والشبورقان ومن بلخ كان الطريق يصل إلي نهر جيحون[127] .

الطريق البحري من أوربا إلي المشرق : عن طريق مصر ويقوم به في كثير من الأحيان تجار من اليهود ، وكانت مدينة الجوزجان التي سميت باليهودية هي مدينة التجار اليهود الوافدين من إيطاليا والذين نافسوا تجار فارس وتكلموا عدة لغات منها الفارسية والعربية والرومانية ، وجلبوا من غرب أوربا الجواري والغلمان والديباج وجلود الخز[128] والتي حملتها الدواب إلي القلزم ، ومنها تنقل عبر البحر الأحمر إلي السند والهند والصين ، ويعود التجار محملين ببضائع المشرق مثل المسك والعود والكافور إلي القلزم ومنها إلي الفرما أو الإسكندرية ثم إلي إيطاليا والقسطنطينية[129] .

طريق من بلخ مجتازاً إلي الباميان ، ثم منها نحو الجنوب إلي قصدار ، ماراً بغزنه ويتفرع من غزنه طريق نحو الشرق إلي حدود الهند[130] .

الصادرات والواردات (التجارات) :

نتيجة لأتساع دولة الأتراك السلاجقة ، حدث اكتفاء ذاتي في منتجاتها في خراسان ، وليس أدل على ذلك من أتساع نشاط حركة الصادرات والواردات بين المدن والأقاليم الخراسانية التي بسط سلاطين السلاجقة سيطرتهم عليها ، فكانت نيسابور ومرو تصدر ثياب القطن الإبر يسم ، وتكثر فيها الأبل والغنم ، وهي رخيصة ، وأنفس الرقيق ما يقع من بلاد الترك ، وسرد المقدسي[131] غير ذلك من التجارات ، فذكر أن نيسابور مجمع التجارات والصناعات فمنها ترتفع الثياب البيض والعمائم الحفية والمقانع وبين الثوبين والملاحم بالقز والمصمت والعتابي والسعيدي والحلل والثياب من الشعر والغز ، ويرتفع منها أيضاً الحديد والإبر والسكاكين ويرتفع منها معدن الفيروزج[132] ، ويرتفع من نسا وأبيورد القز وثيابه وما تنسجه النساء في رساتيقها ، ويرتفع منها أيضاً فراء الثعالب ، وفي نسا نوع من البزاة ، وفيها سمسم كثير ، ويرتفع من طوس البرام الفائقة والحصر والحبوب والتلك الحسنة والأبراد الجيدة[133] ومن هراة البز الكبير والديباج ، ويرتفع منها الزبيب والبولاذ والفستق ، كما يرتفع منها الحديد[134] ، ومن البلاد الجبلية ، اللبودو البسط الحسان والحقائب والسروج والذهب والخيل الجيدة والبغال وتحمل منها إلي سائر الأنحاء[135] .

ويرتفع من مرو القز والأبريسم والقطن ومنها تعمل المقانع وأنواع الثياب ، كما يرتفع من رساتيقها الشيرج والتوابل والعطر ، وتصنع فيها أواني النحاس وليس في الدنيا مثل خبز مرو ولا نظير له في أقاليم الاعاجم[136] .

ويرتفع من بلخ السمسم والأرز واللوز والجوز والزبيب ، وصابونها مشهور ، ويُعمل فيها العسل من العنب والتين ولب الرمان ، ويحمل منها الروشاب والسمن وفي أطرافها معادن الرصاص والزاج والكبريت والزرينخ ، وطيوب بلخ مشهورة ، وكذلك الكركم والأدهان ، ويحمل منها الجلود المدبوغة والحلل[137] ، أما واردات خراسان فكانت تستورد من الهند العود والعنبر والكافور والجواهر والخيزران والعام والأبنوس والفلفل والصندل وسائر الطيب والأدوية[138] .

واستوردت من مصر بعض منسوجات الصعيد الصوفية وعرفت هناك بالمصري[139] ، كما استوردت خراسان التلك الأبريسيمية (الحريرية) من أرمينية ، والكافور والخيزران والعاج والأنبوس من الهند والصين والعراق والذهب والفضة والزئبق والحديد والنحاس من فرغانة[140] .

العلاقات التجارية :

نشأت علاقات بين بلاد المشرق من جهة وبين غيرها من الأقطار الأخرى ، خلال العصر السلجوقي ، سواء أقطار إسلامية أو غير إسلامية ، كما كانت لها علاقات تجارية مع الروس الذين كانوا يحملون تجارتهم على الأبل إلي خراسان .

وكان هؤلاء التجار يتاجرون في الخز وجلود الثعالب والسيوف[141] وكانت بلاد الهند والصين وما وراء النهر وجزيرة العرب ومصر والشام وشمال إفريقيا ذات علاقات تجارية معها[142] ، كذلك كانت هناك علاقات تجارية مع بلاد البلغار ، وأزداد نشاطها بعد أن أعتنق ملوك البلغار والإسلام منذ القرن الرابع الهجري[143] وكان التجار المسلمون خاصة الخراسانيون يلقون معاملة طيبة في بلاد البلغار[144] وكانت أنواع تجاراتهم في السمور والسنجاب وفرو الثعالب والشمع والنشاب والقلانس والسيوف والدروع والرقيق من الصقالبة[145] .

وترتب على نشاط حركة التجارة بين بلاد العراق وخراسان وجود جاليات إسلامية عربية في تلك البلاد[146]

النظام المالي :

حرصت الدولة الإسلامية منذ نشأتها على تحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصروفاتها ، ومنذ أن بسط سلاطين السلاجقة سلطانهم على خراسان عملوا على تحقيق هذا النظام ، فوضعوا نظاماً مالياً يحقق لهم الاستقرار والسيطرة على مقدرات الخلافة العباسية وعلى البلاد الخاضعة لسلطانهم ، فنظموا الإدارة المالية تنظيماً دقيقاً ، يضمن لهم العمل على تحقيق أهدافهم ، وأدخلوا بعض التعديلات لضمان سلامة الدولة ، فأنشأوا ديوان الاستيفاء ، وهو مكمل لديوان الإنشاء ومهمته مراجعة حسابات الدولة والمحافظة على أموالها كما أنشأوا ديوان

الإشراف ويختص بالمحاسبات لتحقيق التوازن بين الصادر والوارد[147] وأرسى الوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي دعائم النظام المالي للدولة السلجوقية ، ونظم الدواوين ، وأتخذ عمالاً من أعوانه للإشراف على إدارة حسابات الأقاليم ، كما وضع نظاماً دقيقاً لمراجعة حساب هذه الأقاليم للتأكد من سلامة ودقة سير العمل فيها[148] .

وحرص سلاطين السلاجقة على إسناد الإدارة المالية إلي ذوي الكفاءة من أعوانهم ، كما جعلوا جباة المال في الأقاليم تابعين لهم مباشرة حتي لا يستبد ولاة الأقاليم بالسلطة[149] كما استقلوا بالإدارة المالية استقلالا كاملاً ، كما هو الحال بالنسبة للشئون السياسية والعسكرية[150] .

وكان يتم تعيين موظفي الإدارة المالية دون الرجوع إلي الخلفاء العباسيين في بغداد ، وكان السلطان السلجوقي يتصرف في موارد الدولة كما يشاء[151] حارمين بذلك الخليفة العباس من موارده المالية ، وسمحوا لأنفسهم بجباية الجزية التي كانت تحمل إلي بيت مال الخليفة ضاربين بحرمة وهيبة الخلافة العباسية عرض الحائط[152] .

وفرض سلاطين السلاجقة رقابة شديدة على دواوين المال – الإشراف والاستيفاء – كما فرضوا الرقابة الشديدة على كل من له صلة بالدواوين المالية ، كجامعي الضرائب[153] ، مما أدي إلي استقرار النظام المالي في الدولة السلجوقية التي اعتمدت في قيامها واستمرارها على قوة الجيش ، وكان الجيش في حاجة ماسة للإنفاق عليه ، لذلك فإن استقرار النظام المالي معناه استقرار الدولة سياسياً وعسكرياً وتدعيماً لنفوذها وكيانها[154] ويمكن القول أن السلطان السلجوقي كان هو المالك الحقيق لموارد الدولة كالخراج والمكوس وغيرها[155] .

الموارد المالية في خراسان في العصر السلجوقي :

1- الخراج :

وهو مقدار معين من المال أو المحصول ، يفرض على الأرض الزراعية التي فتحها المسلمون عُنوة ، وأبقاها الخليفة في أيدي أصحابها ، ووقفها على مصالح المسلمين ، كما يؤخذ أيضاً من الأراضي التي فتحها المسلمون صلحاً وتركوها في أيدي أصحابها[156] ، ولم يكن الخراج ثابتاً حيث كان يقدر على الأراضي الزراعية حسب حالتها وإنتاجها وفقاً لأعتبارات ثلاث هي :

1- جودة الأرض . 2- نوع ما يزرع فيها من المحاصيل . 3- موقعها من حيث توفر مصادر الري لها[157] .

وكان الخراج يجبي على جميع الأراضي الزراعية وكان يدفع نوعاً أو عيناً أو كليهما[158] .

التضمين : كان من وسائل جباية الخراج في العصر السلجوقي نظام التضمين أي ضمان الأراضي أو حاصلاتها في بلد من البلدان[159] وكان ذلك نتيجة تعميم النظام الإقطاعي السلجوقي ، وكان التجار والأثرياء خاصة من اليهود في الغالب هم الذين يقومون بهذه الصفقات الرابحة – وبعد قليل يصبحون من الأثرياء[160] ، ففي عام (452هـ/ 1060م) ضَمِن أبو إسحاق إبراهيم بن علاق اليهودي جميع الصناع من واسط إلي مرمره مدة سنة بمبلغ ستة وثمانين ألف دينار وسبعة آلاف وسبعمائة كرهن الحنطة[161] .

وفي نفس العام ضمّن السلطان طغرلبك أول سلاطين السلاجقة إمارة بني خفاجة وولاية الكوفة بعد أن أقره عليها بأربعة آلاف دينار كل سنة ، وخلع عنها ضامنها رجب بن منيع[162] كما كان أبن علاق اليهودي ضامناً للبصرة ، كما ضمن خمارتكين شحنة بغداد البصرة بألف دينار ومائة فرس كل سنة مما أدي إلي ثرائه ثراءً فاحشاً[163] .

وفي عام (455هـ/ 1063م) ضمّن السلطان طغرلبك بغداد لعلي بن سعد القايني بمائة وخمسين ألف دينار ، وقبض على الأعرابي ضافر البصرة نظراً لتعسفه ، كما ضمّن واسط لأبي جعفر بمائتي ألف دينار[164] .

وقد أدي نظام التضمين إلي نتائج وخيمة ، فقد تعسف بعضهم في معاملة الفلاحين رغبة منهم في جمع أكبر قدر من المال ، غير أن سلاطين السلاجقة كانوا يقفون منهم موقفاً حازماً ، فقد عزل السلطان طغرلبك رجلاً يقال له أبن الأعرابي ضامن البصرة نظراً لتعسفه وقبض عليه وحبسه[165] .

وفي سنة (452هـ/ 1060م) عُزل رجب بن منيع ضامن الكوفة لنفس السبب ولما بلغ السلطان ملكشاه أن خمارتكين صادر ألف وستمائة دينار من رجلين ، أمر وزيره نظام الملك بالقصاص منه ، فسارع نظام الملك إلي عزل خمارتكين ورد للرجلين مالهما ، ووصلهما بمائة دينار ، وكانت النتيجة الثانية لهذا النظام هي ظهور فئة اجتماعية صغيرة ، ولكنها ثرية جداً تملك ملايين الدينارات – بلغة العصر – ومنها ابن علاق اليهودي الضامن الشهير في الدولة السلجوقية ، والذي بلغ من ثرائه أنه أقرض نظام الملك الطوسي ذات مرة قرضاً قدره مائة ألف دينار ، كما أن ابن سعد بن سمي اليهودي قام بوظيفة صراف نظام الملك وأصبح مستشاره المالي ، كما قام أبو طاهر ابن الاسر في نفس الدور لدي تاج الملك الشيرازي ، عدو نظام الملك ومنافسه اللدود[166] .

وكانت طريقة جباية التضمين تتم عن طريق مجموعة من الغلمان تعهد إليهم الدولة بإدارة هذه المهمة ، وكانوا يختارون من الغلاظ لا يفارقون الرجل إلاّ إذا دفع ما عليه ، وكانت لهم نفقة يأخذونها منه تقدر بدينارين للفرد في اليوم[167] .

ولقد عانى الفلاحون منهم وتركوا الأرض خربة ، وضعفت موارد الدولة ولذلك شددت الدولة السلجوقية رقابتها عليهم ، فصار لا يسمح لهم بتحصيل الأموال إلاّ بمقتضي توقيع صادر من السلطان أو قصره ، ويذكر فيه تحذير للمدين بعدم دفع أكثر ما هو مدون في التوقيع[168] .

وكانت كل هذه الأموال ترد إلي الخزانة السلطانية[169] ولذلك عمل السلطان ملكشاه على عدم ظلم رعيته ، فأمر بتحصيل الخراج بعد نضج المحصول أبان النوروز حتي لا ترهق الرعية ، وأستعان ببعض الفلكيين كعمر بن الخيام في وضع التقويم الهلالي ، وأمكن بذلك جعل ميعاد النيروز يوافق إدارة الغلات .

الإقطاع : أنتهي التضمين إلي الإقطاع لأنه في الواقع استغلال للأرض مشروع بمبالغ سنوية تجبي للخزانة السلطانية ، فقد ذكر الماوردي[170] " أن إقطاع الخراج كان موافقاً لأهل الجيش بنوع خاص " وقد نشأت الأقطاعات الحربية عن هذا النظام ، وكان الجند السلجوقي والأمراء يأخذون إيجارها ضمان لجميع أرزاقهم أو بعضها[171] وعمم نظام الملك الأقطاع العسكري السلجوقي على دولة السلاجقة الواسعة الأرجاء ، وأقطعها للجند مقابل رواتبهم على أن يدفعوا للدولة مقداراً معيناً من المال وجعلها وراثية في مقابل الخدمة العسكرية[172] .

وترتب على هذا النظام نتائج خطيرة ، منها عسف جباة الخراج والمقطعين بالفلاحين مما أدي إلي هجرهم الأراضي الزراعية وتخريبها[173] ففي عهد السلطان ألب أرسلان أشتكي الرعية من جباة الخراج والمقطعين ، وما يلحقهم من ضرر ، فقنع منهم بالخراج الأصلي[174] .

كما أدي هذا النظام الإقطاعي إلي نشؤ دويلات تتمتع بالاستقلال في ظل سيادة سلاطين السلاجقة[175] .

كما ترتب على وجود عدد كبير من المقطعين في العصر السلجوقي عدم استطاعة بعض المزارعين القيام بواجباتهم والتزاماتهم نحو دفع ما عليهم من أموال ، مما ألجأهم إلي الاحتماء باسم أحد كبار رجال الدولة ، نظير مبلغ من المال في السنة وهو ما يعرف بالإلجاء[176] .

المكوس : ويقصد بها الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية وعلى السلع الصناعية ، وكانت مورداً مهماً من موارد الدولة ، ولهذا كثرت أماكن جبايتها وتحصيل رسومها ، وأطلق عليها (مراصد

المكس)[177] وكانت هذه المراصد منتشرة في الأقاليم الفارسية المطلة على البحر والأنهار والتي تجاور بلاد الترك والهند في خراسان وسجستان[178] .

وكانت هذه المكوس من أموال بيت المال المهمة[179] لذلك أهتم بها سلاطين السلاجقة ففرضوها على عمليات البيع والشراء داخل الأسواق وخارجها ، سواء أكانت غلات زراعية أو منتجات صناعية أو ثروة حيوانية وفرضوا ضرائب على الدور والحوانيت في الأسواق وأطلق عليه أسم المستغلات[180] .

كما كان هناك نوع من المكوس يجبي من التجارة الخارجية الواردة من ثغور بلاد العراق والمشرق مثل البصرة وبغداد وغيرها ، وكان يعفى من هذه الرسوم التجار الذين تقل تجارتهم عن أربعين ديناراً بالنسبة للتجار المسلمين وعشرين ديناراً لغير المسلمين[181] كما كانت تجبي رسوم من تجار أهل الذمة تختلف عن تجار المسلمين ، فالمقيمون منهم (أهل الذمة) يجبي منهم واحد من عشرين 0½ من قيمة بضائعهم وتجبي مرة واحدة في السنة متي تجاوزت قيمة البضائع مائتي درهم ، وأما القادمون منهم فيؤخذ منهم العشر إذا زادت عن مائتي درهم[182] وقد أنشئت دور المكوس في أماكن خاصة ، خاصة على ضفاف الأنهار ، حيث كان يمد حبل أو سلسلة بين ضفتي النهر لمنع مرور السفن قبل أن تجبي منها الضريبة المقررة ، وهذا ما يعرف بالمآصر أو المراصد التي كانت تطلق على الضريبة نفسها في بعض الأحيان[183] .

كما أن هناك دوراً أقيمت على أبواب المدن أو الثغور ، وكذلك على امتداد الطريق حيث ذكر ناصر خسرو[184] : " أنه كانت تجبي هذه الضريبة عند خليج فارس ، وكانت المكوس تجبي من التاجر مرة واحدة في السنة حتي لو تكرر قدومه بعد رجوعه إلي بلدة عدة مرات خلال العام "[185] .

الضرائب : كانت المكوس أهم الضرائب التجارية ، غير أن خزانة السلاجقة شهدت أموالاً أخرى من ضرائب عديدة منها :

1. **ضريبة الإرث** : وهي تؤخذ من أموال من يموت دون أن يترك وارثاً له ، وكان التفسير الفقهي لهذه الضريبة أنه من مات ولم يكن له من يرثه ذهب إرثه إلي بيت المال[186] ولذلك أُنشى لها ديوان خاص عرف بديوان المواريث ، ولم تكن ضريبة الإرث ثابته ، فأحياناً تلغي ، وأحياناً يعاد فرضها ، وقد أبقي طغرلبك عليها عندما دخل بغداد عام (447هـ/ 1055م)[187] .

وفي سنة (453هـ/ 1061م) ، رد ما يرد من التركات الحشرية كما كانت تعرف آنذاك إلي ذوي الأرحام[188] ويحتمل أن رد التركات لم يستمر طويلاً ، حيث اختلفت سياسة السلاطين في الإبقاء عليها أو ردها ، فطغرلبك أعادها كضريبة عام (455هـ/ 1063م) ولكن جعلها لذوي الأرحام ، وجزء منها لخزانة الدولة[189] .

2. **ضريبة المكس أو المستغلات** : وهو ما عرف بحق البيع ، وتطلق أيضاً على الضريبة التي تفرض على الحوانيت والأسواق والدور والطواحين والحمامات حيث يؤديها ملاكها للسلطان[190] ، وكانت تدر مبالغ طائلة على الخزانة السلطانية وكانت أحد المؤثرات في غلاء الأسعار ورخصها ، فمتي أُبطلت المكوس ، كانت الأسعار تنخفض ومتي فرضت ارتفعت الأسعار ، وقد أبطلها السلطان ملكشاه عام (479هـ/ 1086م) ، حيث أمر بإبطال أخذ المكوس من سائر التجار من جميع البضائع في خراسان ، وحظر أخذ شيء منها في بلد من البلدان التجارية في مملكته ، بل شاركه الخليفة العباس المقتدي بالله عام (480هـ/ 1087م) ، بمنشور أبطل فيه الضرائب والمستغلات والمكوس ، وكتبت ألواح أُلصقت على المساجد بتحريمها[191] .
3. **ضريبة أعشار السفن** : وكانت تفرض العشر على السفن ، وتؤخذ من تجار الروم إذا دخلوا بلاد الإسلام ، وتعتبر ضريبة جمركية[192] .
4. **ضريبة العقار** : وكانت تفرض على الحوانيت والدور وقصور الأمراء وغيرها من الممتلكات الخاصة[193]
5. **غلة دار الضرب** : وهي ما يختص لبيت المال من دار ضرب النقود ببغداد أو غيرها ونسبتها واحد في المائة مما يضرب من نقود على ما قرره الفقهاء[194] .
6. **ضريبة خفارة الحج** : فرض سلاطين السلاجقة ضريبة تعرف بخفارة الحج وأسقطت هذه الضريبة في عهد السلطان ملكشاه عام (479هـ/ 1086م) ، وكانت تؤخذ من كل حاج رسوم سميت برسوم الحج ، فكان يؤخذ من كل حاج سبعة دنانير ذهبية ثم خفضها الوزير نظام الملك[195] .
7. **ضريبة الحرب** : فرض السلطان محمود الغزنوي هذه الضريبة على أهل خراسان نظراً لكثرة حروبه ، وأراد السلطان ألب أرسلان وملكشاه أن يسيرا بمقتضاها فطلب منهما نظام الملك صرف النظر عنها وأعتمد بدلاً عنها على احتياطي بيت المال[196] .
8. **ضريبة المواخير ودور اللهو والفسق** : حيث كانت تفرض على المواخير ودور اللهو والمعازف والملاهي –– وغيرها من دور اللهو[197] .
9. **ضريبة أسواق النخيل والماشية** : وغيرها من المبيعات ، وعلى دواب الحمل فكان يؤخذ على الجمل درهمان .
10. **ضريبة الأغنياء والمياسير** : فرضها السلاجقة على الأغنياء والمياسير والتجار يدفعونها على شكل أقساط عند حاجتهم إلي المال[198] .

ومن الضرائب كذلك ما كان يطلبه سلاطين السلاجقة من الخلفاء أنفسهم فقد طلب السلطان طغرلبك من الخليفة القائم بأمر الله العباسي جزءاً من مصاريف إقامة جنده في بغداد عام (447هـ/ 1055م) ، وفي نفس

الوقت طلب الخليفة من السلطان أن يخصص له أرزاقه ، فعين له ما كان للخليفة القادر بالله (381 – 422هـ/ 991 – 1031م) من إقطاعات ، أما بقية الأموال ، فقد أرسلت إلي ديوان السلطان[199] كذلك فرض السلاجقة ضريبة تعرف بضريبة استضافة العسكر ، وقد فرضت على الناس عند مرور الجند بدورهم عند قدومهم من خراسان ، ولكن نظام الملك الطوسي ألغي هذه الضريبة لتألم الناس منها ، وعندما نزل بغداد أقام سرادق خارجها فأقتدى به العسكر ، كما فرض سلاطين السلاجقة ضريبة على الرقيق فكان تجار الرقيق لا يعبرون بهم نهر جيحون إلاّ إذا دفعوا الرسوم المقررة حيث كان يؤخذ على الرجل سبعين درهماً وعلى المرأة عشرون[200] ، كما فرض السلاجقة ضريبة تعرف بغرامة الأسعار ، تفرض على التجار إذا ما غالوا في الأسعار ، ويقوم المحتسب بتحصيلها[201] .

الزكاة والجزية والغنائم : الزكاة أو الصدقة من الموارد المهمة التي عرفت في عهد سلاطين السلاجقة ومن عاصرهم من خلفاء بني العباس (الصدقات) وهي الحد المالي الواجب على المسلم شرعاً ، فرضت على الأغنياء لتعطي للفقراء ، وذلك تحقيقاً لقوله تعالي : [خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا][202] .

أما الجزية فهي مقدار معين من المال يؤخذ من أهل الذمة ، وكانت الجزية مورداً هاماً لبيت المال السلجوقي ، تؤخذ من سكان البلاد السلجوقية من أهل الذمة ، بالإضافة إلي الجزية التي كان يرسلها أباطرة بيزنطة إلي سلاطين السلاجقة مثل الجزية التي فرضها السلطان أرسلان على إمبراطور الروم كفدية قدرها ألف ألف دينار وخمسمائة ألف دينار ، أرسلت إلي الخزانة السلجوقية[203] ، كما أرسل الإمبراطور روما نوس الرابع إلي السلطان ألب أرسلان ما كان عنده من أموال كجزية سنوية بلغت مائتي ألف دينار[204] ، وكان إمبراطور الروم يرسل الجزية إلي السلطان السلجوقي ويسلمها حاملها للسلاجقة في كاشغر[205] ، أما الغنائم فكانت كثيرة بسبب حروب السلاجقة .

أموال الهدايا : كانت أموال الهدايا تمثل مورداً مهماً من موارد الدخل في العصر السلجوقي ، وكثيراً ما كان يضع السلطان السلجوقي الأموال المهداة إليه في الخزانة السلطانية ، ففي عام (440هـ/ 1048م) ، أرسل الإمبراطور البيزنطي " قسطنطين التاسع " مبلغ مائتي ألف دينار للسلطان طغرلبك من أجل تحرير أسري الروم دون فدية[206] .

وفي سنة (448هـ/ 1056م) ، أرسلت إمبراطورة بيزنطة ثيودورا خمسين ألف دينار لطغرلبك كجزية وهدية ، وفي عام (449هـ/ 1057م) ، أرسل نصر الدولة بن مروان عشرة ألاف دينار لطغرلبك بسبب النجاة من عقابه ، وإعلان الولاء له ، ولعفو طغرلبك عنه بسبب قبضه على السفراء القادمين من بيزنطة[207] وأرسل سيف الدولة

صدقة بن مزيد أحد أمراء بني مزيد في الحلة إلي السلطان ملكشاه ما قدره عشرون ألف دينار وخمسمائة قطعة من أواني الفضة على سبيل الإهداء[208] .

المصادرات : على الرغم من تعدد المصادر المالية للدولة السلجوقية في خراسان ، فإن هذا لم يمنع الدولة من اللجوء إلي مصادرة بعض الأموال في وقت الحاجة إلي المال ، فكان سلاطين السلاجقة يصادرون أموال كبار رجال الدولة والتجار وأصحاب الإقطاعات[209] ويكون ما يصادرونه دخلاً لبيت المال ، بل تجرأ سلاطين السلاجقة ، وصادروا أموال وأملاك الخلفاء أنفسهم وإقطاعاتهم ، مثلما فعل طغرلبك مع الخليفة القائم بأمر الله ، حينما صادر كل إقطاعات الخليفة ، وترك له ما كان للخليفة القادر بالله من إقطاعات بسيطة[210] .

ولجأ سلاطين السلاجقة إلي فرض ضرائب على أثرياء الدولة ، وكان شرف الملك أبو سعد المستوفي أحد هؤلاء حيث قُرر عليه مبلغ كبير من المال على قسطين ، فكان يقول : " إن الذي أُخذ منى لا يؤثر عندي ، فإن لي ذخائر جمة ، وكل ذلك كسبته في أيامهم ، يقصد السلاجقة ، وأن ما أُخذ منى لا يغير مالي ، وأنّ مالي بين أيديهم "[211] .

وكان جباة المكوس والضرائب بصفة عامة يتسموا بعدم الإنصاف في كثير من الأحيان ، فضلاً عما كان يتعرض له دافعوها من عسف الجباه ، ولقد شدد نظام الملك مطالباً برفع الحيف والظلم عن الرعية ودافعي الضرائب ، وكان يري أنه لا تقع وظائف الجباه ونوابهم في كل مدينة وأرزاقهم على كاهل وعوائق الرعية أو إنما يجب أن يعطوا ما أُمر لهم به من بيت المال لكيلا تكون لهم حاجة في إثبات الخيانة أو أخذ الرشوة[212] .

المصروفات : كانت الأموال التي تأتي من الموارد السالفة الذكر ، تنفق على مصالح الدولة ، فمنها ما ينفق على احتياجات الخليفة أو السلطان أو الأمير ، ومنها ما كان ينفق في وجوه الدولة المختلفة وهي :

- رواتب القضاة والولاة والعمال وأصحاب الدواوين والوزراء وغيرهم من الموظفين ، ولا يصرف للقضاة شيء من أموال الصدقات ما عدا والى الصدقات فإن راتبه يصرف منها[213] .
- رواتب الجند ، وقادة الجيش من الأمراء ، غير أن معظمهم كانت تقطعه الدولة إقطاعات بدلاً من الرواتب[214] .
- نفقات الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات الحربية كالآلات والخيول والدواب والملابس وكافة احتياجات أفراده[215] .
- الإنفاق على بناء المدن والمعسكرات والقلاع العسكرية ، والمرافق الحكومية ، كالأسواق والحمامات والأسبلة والأسوار حول المدن[216] .

- بناء الجسور وإصلاحها ، وبناء المارستانات وتجديدها ، وبناء المدارس والمساجد والتكايا والربط والمباني العامة[217] .
- نفقات كري وحفر الأنهار والترع للزراعة وإنشاء السدود والقناطر ، إضافة إلي الإنفاق على ما تحتاجه دواوين الدولة من أثاث ولوازم ومرتبات الوعاظ وأئمة المساجد والقوّام عليها ، والإنفاق على المسجونين والمرضي والأسري من مآكل وملبس ، ثم العطايا والمنح والخُلع التي يقررها السلاطين للأمراء والعلماء والأدباء والوزراء والكتاب ، وكذلك المنح التي كانت تمنح لأمراء الأقاليم[218] .
- مرتبات المدرسين في المدرسة النظامية وأرزاق الطلاب ، حيث كانت تصرف لهم الجراية وادوات الكتابة ونفقات المأكل والملبس والإقامة[219] .
- الهدايا التي يمنحها السلاجقة للخلفاء وقت المصاهرات بينهم ، وما كان ينفق على الحملات البرية وتجهيز الجيش الخارج لمواجهة أعداء الدولة السلجوقية وكان رؤساء الحرس الليلي يأخذون رواتبهم من ضرائب الأسواق[220] .

الخاتمة

وبعد هذا الجهد المتواضع من البحث والدراسة ، توصلت بعون الله وتوفيقه إلي جملة من النتائج أهمها :

أن موقع خراسان الجغرافي ساعد على ازدهار حركة التجارة الداخلية والخارجية .

كما بينت الدراسة مدي اهتمام سلاطين السلاجقة بتأمين التجار والطرق التجارية وتوفير الأمن لهم والعمل على تشجيع حركة التجارة من خلال إسقاط المكوس والضرائب الأمر الذي أدي إلي ازدهار التجارة في هذا الإقليم .

كذلك تبين من خلال البحث والدراسة أن التجار المترددين على خراسان في العصر السلجوقي ينتموا إلي العديد من الجنسيات كالعرب والفرس والأتراك والهنود والصينيين والأوربيين وغيرهم .

ومن خلال البحث تبين لنا أن السلاجقة نظموا وراقبوا التجار والصناع وغيرهم ممن يعملون في مجال التجارة عن طريق المحتسب في جميع مدن قري خراسان .

أيضاً مما ساعد على ازدهار التجارة مراعاة السلاجقة للتجار الأجانب وتشجيعهم على التردد على الدولة السلجوقية من خلال إقامة الفنادق والخانات والقياسر والوكالات التي توفر لهم الراحة والأمن ، كذلك تبين لنا مدي اهتمام السلاجقة بالطرق التجارية كطريق خراسان وطريق الحرير العظيم ، وتعددت طرق التجارة ما بين برية

ونهرية وبحرية ، ونظموا المراكز التجارية في خراسان كنيسابور ومرو وبلخ وطوس وهراة وغيرها ، ونتيجة لهذا الاهتمام تمكن السلاجقة من تصدير الكثير من منتجات الإقليم إلي ما جاورهم من بلدان .

وتطرق البحث في نهايته إلي أهم الموارد المالية التي تعددت ما بين الخراج والتضمين والإقطاع والزكاة وكذلك التطرق إلي المصاريف والنفقات الخاصة بالدولة والتي ساعدت على إنتعاش الحياة الاقتصادية لمواطني هذه الدولة .

وفي الختام نوصي بدراسة معمقة لدور التجارة في ازدهار الاقتصاد الإسلامي حتي يكون نواة لنا في عصرنا الحالي .

هوامش البحث

1- **مهدي ، فاضل :**
المعاملات التجارية في العهد السلجوقي ، (مقال منشور بمجلة المؤرخ العربي) ، العدد 8 ، (بغداد ، ب ، ت) ص120 .

2- **ابن خرداذبه ، أبوالقاسم عبدالله بن عبدالله** (ت 310هـ/ 912م) :
المسالك والممالك ، (نشر دي غوية ، 1889م) ، ص18 .

3- **أبن حوقل ، أبو القاسم النصيبي** (ت 367هـ/ 979م) :
صورة الأرض ، (بيروت ، 1979م) ، ص83 .

4- **لسترنج ، كي :**
بلدان الخلافة الشرقية ، نقله إلي العربية بشير فرنسيس ، وكوركيس عواد ، دار الرسالة ، (بيروت ، 1985م) ، ص206 وما بعدها .

5- **إدريس ، محمد محمد :**
تاريخ العراق والمشرق الإسلامي خلال العصر السلجوقي الأول ، مكتبة نهضة الشرق ، (القاهرة ، 1958م) ، ص37 .

6- **لسترنج :** بلدان الخلافة ، ص208 .

7- **ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد بن جابر** (ت 808هـ/ 1405م) :
مقدمة أبن خلدون ، دار صادر ، (بيروت ، 1986م) ، ص255 .

8- **ابن الجوزي ، أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد** (ت 597هـ/ 1200م) :

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، ومصطفي عبدالقادر عطا ، راجعه وصححه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1992م) ، ص ص9 ، 72 .

9- **أشتور** :

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي ، (بدون دار نشر) ، (دمشق ، 1985م) ، ض279 .

10- **ابن الجوزي** :

المنتظم ، جـ5 ، ص73 .

11- **الماوردي ، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري** (ت 450هـ/ 1058م) :

الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مطبعة عيسي الحلبي ، (القاهرة ، 1973م) ، ص300 .

12- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ9 ، ص75 .

13- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص279 .

14- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ9 ، ص112 .

15- **الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر** (ت 255هـ/ 869م) :

التبصير بالتجارة ، مطبعة المتنبي ، (القاهرة ، 1947م) ، ص ص42 – 54 .

كذلك ، **الدمشقي ، أبو الفضل جعفر بن علي** (ت 570هـ/ 1174م) :

الإشارة إلي محاسن التجارة ، مطبعة المؤيد ، (القاهرة ، 1918م) ، ص ص30 – 46 .

16- **ابن خلدون** : المقدمة ، ص356 .

17- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص ص277 – 278 .

18- الإشارة إلي محاسن التجارة ، ص ص70 – 75 .

19- **الدمشقي** : الإشارة ، ص ص70 – 72 .

20- **العسقلاني ، الحافظ أحمد بن علي بن محمد** (ت 852هـ/ 1448م) :

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق أبوقتيبة مطر محمد الفاياني ، دار طيبة ، (الرياض ، 2011م) ، جـ2 ، ص17

21- **الدمشقي** : الإشارة ، ص ص70 – 72 .

22- نفس المصدر ، ص74 .

23- نفس المصدر ، ص75 .

24- **التنوخي ، القاضي أبوعلي الحسن بن علي بن محمد** (ت 384هـ/ 994م) :

الفرج بعد الشدة ، دار العلم ، (بيروت ، 1971م) ، جـ2 ، ص5 .

25- **سعد ، فهمي عبدالرازق** :

العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، دار صادر ، (بيروت ، 1983م) ، ص165 .

26- **الدوري ، عبدالعزيز** :

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، (بغداد ، 1948م) ، ص121 .

27- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تصحيح وجليوت ، (القاهرة ، 1972م) ، جـ1 ، ص117 .

28- **أبن الأثير ، علي بن أحمد بن أبي الكرم** (ت 630هـ/ 1238م) :

الكامل في التاريخ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1987م) ، جـ8 ، ص358 .

29- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص277 .

30- نفس المرجع ، ص278 .

31- **البغدادي ، ابوبكر أحمد بن علي** (ت 463هـ/ 1070م) :

تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1992م) ، جـ4 ، ص241 .

32- **إدريس** : تاريخ العراق ، ص219 .

33- **سوسة ، أحمد** :

الفيضان وغرق بغداد في العصر العباسي ، (بغداد ، 1969م) ، ص ص55 – 64 .

كذلك **عبد المولي ، محمد أحمد** : العبارون والشطار البغادوة في التاريخ العباسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، (الإسكندرية ، 1987م) ، ص ص131 – 156 .

34- **المقدسي ، شمس الدين أبوعبدالله البشاري** (ت 381هـ/ 991م) :

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، (ليدن ، 1906م) ، ص138 .

35- **حسن ، حسن إبراهيم** : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، دار النهضة المصرية ، (القاهرة ، 1991م) ، جـ2 ، ص313 .

36- **الحديثي ، قحطان** : أرباع خراسان الشهيرة ، (البصرة ، 1990م) ، ص41 .

37- **الأصطخري ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي** (369هـ/ 951م) :

مسالك الممالك ، تحقيق محمد جابر عبدالعال الحسيني ، (القاهرة ، 1961م) ، ص313 .

38- **سرور ، محمد جمال الدين** : تاريخ الحضارة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، (بيروت ، 1985م) ، ص142 .

39- صورة الأرض ، ص ص362 ، 363 .

40- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص ص271 ، 272 .

41- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص311 .

42- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص272 .

43- **اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب** (ت 284هـ/ 897م) :

كتاب البلدان ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 2002م) ، ص ص241 – 246 .

44- **أبن الجوزي ، أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد** (ت 597هـ/ 1200م) :

مناقب بغداد ، تحقيق محمد بهجت الأثري ، (بغداد ، 1922م) ، ص28 .

45- **متز ، آدم** : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة عبدالهادي بوريده ، دار الكتاب العربي ، (بيروت ، 1967م) ، ترجمة ابوشعيرة ، (القاهرة ، 1991م) ، جـ2 ، ص ص385 ، 386 .

46- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص129 .

47- **لسترنج** : بلدان الخلافة الشرقية ، ص358 .

48- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص282 .

49- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص293 .

50- **زكي ، نعيم** : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطي ، (القاهرة ، 1973م) ، ص270 .

51- **العمادي ، محمد حسن** : خراسان في العصر الغزنوي ، (عمان ، 1997م) ، ص ص142 ، 143 .

52- **العسقلاني** : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، جـ2 ، ص1372 .

53- **الماوردي** : الأحكام السلطانية ، ص256 .

54- **الرواندي** ، محمد بن علي بن سليمان (ت599هـ/ 1019م) :

راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية ، ترجمة إبراهيم الشواربي وأخرون ، دار العلم ، (القاهرة ، 1960م) ، ص213 ؛ كذلك **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ9 ، ص170 .

55- **الشيرزى** ، عبدالرحمن بن نصر (ت 589هـ/ 1193م) :

نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، دار الثقافة ، (بيروت ، 1986م) ، جـ21 ، ص ص8 – 9 .

56- **الماوردي** : الرتبة في طلب الحسبة ، دار الرسالة ، (القاهرة ، 2002م) ، ص13 .

57- **الشيرزى** : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ص18 ، 19 .

58- **الماوردي** : الأحكام السلطانية ، ص333 .

59- **ابن الأخوة** ، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت 729هـ/ 1328م) :

معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق محمد محمود شعبان ، الهيئة المصرية للكتاب ، **(القاهرة ، 1976م)** ، **ص144** .

60- **الشيرزى** : نهاية الرتبة ، ص11 .

61- **أبن الأخوة** : معالم القربة ، ص144 .

62- **نظام الملك ، الحسن بن إسحاق بن العباس أبو العلي الطوسي** (485هـ/ 1092م) :

سياسة نامة ، ترجمة محمود العزاوي ، وحسين يوسف بكار ، دار الثقافة ، (الدوحة ، 1987م) ، ص ص80 ، 81 .

63- **أبن حوقل** : صورة الأرض ، ص ص361 ، 363 ؛ كذلك القوصي ، عطية : تجارة مصر في البحر الأحمر ، دار الفكر ، (القاهرة ، 1981م) ، ص192 .

64- **البراوي ، راشد** : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، (القاهرة ، 1948م) ، ص ص271 ، 272 .

65- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص293 وما بعدها ؛ كذلك **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص ص361 ، 363 .

66- **أبن جبير ، أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني الأندلسي** (ت 614هـ/ 1222م) :

رحلة بن جبير ، تحقيق حسين نصار ، دار صادر ، (بيروت ، 1964م) ، ص1241 .

67- **البراوي** : حالة مصر ، ص272 .

68- **الخان** : كلمة فارسية الأصل ، وهو الحانوت والدكان والمخدع والماخور = **آدي شير** : الألفاظ الفارسية المعربة ، دار المعارف بمصر ، (القاهرة ، 1983م) ، ص58 .

69- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص320 ؛ كذلك **متز ، آدم** : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة عبدالهادي أبوريده ، دار الكتاب العربي ، (بيروت ، 1967م) ، جـ2 ، ص406 .

70- **زكي ، نعيم** : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، ص27 .

71- **المقريزي** ، تقي الدين بن أحمد (ت 845هـ/ 1441م) :

الخطط المقريزية ، المسماة المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مكتبة إحياء العلوم ، (بيروت ، ب ، ت) ، جـ2 ، ص92 .

72- **ابن بطوطه ، أبوعبدالله محمد بن إبراهيم اللواتي** (ت 779هـ/ 1377م) :

تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف برحلة أبن بطوطة ، دار صادر ، (بيروت ، 1964م) ، ص137 .

73- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص361 .

74- **متز** : الحضارة ، جـ2 ، ص407 .

75- **الفرسخ** : ثلاثة أميال أو أثنا عشر ألف ذراع ، والذراع 1.25 متر = لمزيد من التفاصيل أنظر **أبو معين الدين ناصر خسرو** (ت 438هـ/ 1046م) : سفر نامة ، ترجمة يحيي الخشاب ، مطبوعات البنك العربي الدولي للمطبوعات ، (بيروت ، ب ، ت) ، ص178 .

76- المصدر نفسه ، ص ص147 ، 149 .

77- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ16 ، ص235 .

78- مسالك الممالك ، ص290 .

79- صورة الأرض ، ص308 .

80- **متز** : الحضارة ، جـ2 ، ص407 .

81- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص416 .

82- **متز** : الحضارة ، جـ2 ، ص387 .

83- **القوصي** : تجارة مصر في البحر الأحمر ، (القاهرة ، 1981م) ، ص199 .

84- **سرور** : تاريخ الحضارة ، ص100 ؛ كذلك **زكي** : طرق التجارة ، ص288 .

85- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص ص266 ، 267 .

86- **القوصي** : تجارة مصر ، ص200 .

87- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص ص361 ، 392 .

88- **سرور** : الحضارة ، ص156 .

89- **زكي** : طرق التجارة ، ص287 .

90- **الرواندي** : راحة الصدور ، ص ص205 ، 207 ؛ كذلك **حسن إبراهيم** : تاريخ الإسلام ، جـ4 ، ص400 .

91- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص470 ؛ كذلك **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص478 .

92- **المقدسي** : **أحسن التقاسيم** ، ص ص317 ، 318 ؛ كذلك **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص439 .

93- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص326 .

94- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص261 ؛ كذلك **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص330 .

95- أحسن التقاسيم ، ص315 ؛ كذلك لسترنج : بلدان الخلافة ، ص449 .

96- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص370 ؛ كذلك **متز** : الحضارة ، جـ2 ، ص417 .

97- أحسن التقاسيم ، ص10 ؛ كذلك متز : الحضارة ، جـ2 ، ص418 .

98- **ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان** (ت 681هـ/ 1282م) :
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، (بيروت ، 1977م) ، جـ5 ، ص55 .

99- **الأصطخري** : المسالك ، ص290 .

100- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص170 ؛ كذلك **متز** : الحضارة ، جـ20 ، ص409 .

101- **ابن رسته ، أبو علي أحمد بن عمر** (ت 290هـ/ 903م) :
الأعلاق النفيسة ، (طبعة ليدن ، 1891م) ، ص167 .

102- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص278 .

103- **اليعقوبي** : البلدان ، ص287 .

104- **ابن خرداذبه** : المسالك ، ص150 .

105- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص279 .

106- نفس المصدر ، ص ص410 ، 419 .

107- **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص388 .

108- أحسن التقاسيم ، ص218 .

109- **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص436 .

110- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص331 ؛ كذلك **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص437 .

111- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص261 .

112- **ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبوعبدالله الحموي الرومي** (ت 626هـ/ 1229م) :
معجم البلدان ، دار صادر ، (بيروت ، 1965م) ، جـ1 ، ص373 .

113- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص366 .

114- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص318 .

115- **هايد** : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطي ، ترجمة أحمد رضا ، (القاهرة ، 1994م) ، جـ3 ، ص275 .

116- **إيرين فرانك ، وديفيد برتسون** : طريق الحرير ، ترجمة أحمد محمود ، (القاهرة ، 1997م) ، ص7 .

117- نفس المرجع ، ص9 .

118- نفسه ، ص ص9 ، 10 .

119- **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص23 .

120- **اليعقوبي** : البلدان ، ص287 .

121- **حسن إبراهيم** : تاريخ الإسلام ، جـ4 ، ص405 .

122- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص322 .

123- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص486 .

124- **العمادي** : خراسان ، ص144 .

125- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص389 .

126- **العمادي** : خراسان ، ص145 .

127- **ابن خرداذبه** : مسالك الممالك ، ص32 .

128- **سرور** : تاريخ الحضارة ، ص149 .

129- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص249 ؛ كذلك **ابن خرداذبه** : مسالك الممالك ، ص32 .

130- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص338 .

131- أحسن التقاسيم ، ص303 .

132- **الأصطخري** : المسالك ، ص278 .

133- **أبن رسته** : الاعلاق ، ص93 .

134- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص303 .

135- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص317 .

136- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص326 .

137- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص318 .

138- نفس المصدر ، ص167 ؛ كذلك **شوقي عثمان** : تجارة المحيط الهندي ، (الكويت ، 1984م) ، ص216 .

139- **إدريس** : تاريخ العراق ، ص207 .

140- **لسترنج** : بلدان الخلافة ، ص ص330 ، 531 ؛ كذلك **حسن إبراهيم** : تاريخ الإسلام ، جـ4 ، ص392 .

141- **اليعقوبي** : البلدان ، ص ص365 ، 366 .

142- **ابن رسته** : الإعلاق ، ص ص141 ، 145 .

143- **المسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين علي** (ت 346هـ/ 956م) :
مروج الذهب ومعادن الجوهر ، (القاهرة ، 1958م) ، جـ1 ، ص104 .

144- **بارتولد** ، فاسيلى فلاديميروفتش : تاريخ الترك في آسيا الوسطي ، ترجمة أحمد السعد سليمان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، 1996م) ، ص89 .

145- **الدوري** : تاريخ العراق ، ص100 .

146- **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص388 .

147- **عباس ، إقبال** : وزارات در عهد سلاطين برزك سلجوق ، ترجمة وتعليق أحمد كمال الدين حلمي ، (الكويت ، 1984م) ، ص54 .

148- **نظام الملك** : سياسة نامة ، ص ص58 ، 139 .

149- نفس المرجع والصفحة .

150- **إدريس** : تاريخ العراق ، ص209 .

151- **إقبال** : الوزارة ، ص54 .

152- **البنداري** ، الفتح بن علي محمد البنداري الأصفهاني (ت 643هـ/ 1245م) :
تاريخ آل سلجوق ، دار الآفاق الجديدة ، (بيروت ، 1980م) ، ص52 .

153- نفس المصدر والصفحة .

154- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص277 .

155- **الرواندي** : راحة الصدور ، ص260 .

156- **أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم** (ت 912هـ/ 1506م) :
كتاب الخراج ، (القاهرة ، 1934م) ، ص ص20 ، 22 ؛ كذلك **الريس ، محمد ضياء الدين** : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار الانصار ، (القاهرة ، 1977م) ، ص ص58 ، 59 .

157- **فؤاد ، إبراهيم** : الموارد المالية في الإسلام ، دار الأنجلو المصرية ، (القاهرة ، 1957م) ، ص157 .

158- **أبو يوسف** : الخراج ، ص ص20 ، 22 ، 58 ؛ كذلك ، **الماوردي** : الأحكام السلطانية ، ص146 .

159- **طرخان ، إبراهيم** : النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط ، (القاهرة ، 1968م) ، ص476 .

160- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص271 .

161- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ8 ، ص222 ؛ كذلك ، **ابن الأثير** : الكامل ، جـ8 ، ص353 .

162- **ابن الأثير** : الكامل ، جـ8 ، ص358 .

163- نفس المصدر والجزء ، ص359 .

164- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ8 ، ص226 .

165- نفس المصدر والجزء والصفحة .

166- نفس المصدر والجزء ، ص323 .

167- **نظام الملك** : سياسة نامة ، ص104 .

168- **الحسيني** ، صدر الدين علي بن ناصر (ت 622هـ/ 1225م) :

أخبار الأمراء والملوك السلجوقية المعروف (زبدة التواريخ) ، تحقيق محمد نور الدين ، دار أقرأ ، (بيروت ، 1986م) ، ص30 .

169- **ابن الأثير** : الكامل ، جـ8 ، ص366 .

170- الأحكام السلطانية ، ص115 .

171- **البنداري** : تاريخ آل سلجوق ، ص55 .

172- **طرخان** : النظم الاقتصادية ، ص ص13 ، 15 .

173- **إدريس** : تاريخ العراق ، ص211 .

174- **الحسيني** : أخبار الأمراء ، ص ص29 ، 30 .

175- **إدريس** : تاريخ العراق ، ص211 .

176- **متز** : الحضارة الإسلامية ، جـ1 ، ص169 .

177- نفس المرجع والصفحة .

178- **المقدسي** : أحسن التقاسيم ، ص485 .

179- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص94 .

180- **سرور** : تاريخ الحضارة ، ص119 .

181- **حسن إبراهيم** : النظم الإسلامية ، دار النهضة المصرية ، (القاهرة ، 1969م) ، ص286 .

182- **سرور** : تاريخ الحضارة ، ص119 ؛ كذلك **إدريس** : تاريخ العراق ، ص217 .

183- **الخوارزمي ، أبوبكر محمد بن العباس** (ت 353هـ/ 993م) :

مفاتيح العلوم ، المطبعة العثمانية ، (القاهرة ، 1968م) ، ص56 .

184- سفر نامه ، ص ص104 ، 105 .

185- **ابن سلام ، أبو عبدالله بن سلام** (ت 224هـ/ 838م) :

الأموال ، مؤسسة ناصر للثقافة ، (بيروت ، 1981م) ، ص649 .

186- نفس المصدر والصفحة .

187- **التنوخي** : نشوار المحاضرة ، جـ1 ، ص223 .

188- **السيوطي** ، عبدالرحمن بن بكر جلال الدين (ت 911هـ/ 1505م) :
تاريخ الخلفاء ، تحقيق إبراهيم صالح ، (دمشق ، 1997م) ، ص168 .

189- **أبن الأثير** : الكامل ، جـ8 ، ص360 .

190- **الأصطخري** : المسالك والممالك ، ص196 ؛ كذلك **ابن حوقل** : صورة الأرض ، ص264 .

191- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ9 ، ص35 .

192- **أشتور** : التاريخ الاقتصادي ، ص279 .

193- **الخالدي** ، **فاضل** : الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس الهجري ، دار الأديب ، (بغداد ، 1969م) ، ص181 .

194- **ابن سلام** : الأموال ، ص ص84 ، 85 .

195- **البنداري** : تاريخ آل سلجوق ، ص72 ؛ كذلك **الرواندي** : راحة الصدور ، ص305 .

196- **نظام الملك** : سياسة نامة ، ص304 .

197- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ9 ، ص78 .

198- نفس المصدر والصفحة .

199- **ابن الأثير** : الكامل ، جـ9 ، ص ص210 ، 211 .

200- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ8 ، ص323 .

201- **الشيزري** : نهاية الرتبة ، ص175 .

202- **سورة التوبة** : الآية (103) .

203- **ابن سلام** : الأموال ، ص226 .

204- **ابن الأثير** : الكامل ، جـ10 ، ص25 .

205- **الرواندي** : راحة الصدور ، ص206 .

206- **ابن الأثير** : الكامل ، جـ9 ، ص189 .

207- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ9 ، ص250 .

208- نفس المصدر والصفحة .

209- **ابن الأثير** : الكامل ، جـ9 ، ص193 .

210- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ8 ، ص ص323 ، 324 .

211- نفس المصدر والجزء والصفحة .

212- **نظام الملك** : سياسة نامة ، ص ص58 ، 59 .

213- **أبو يوسف ، يعقوب إبراهيم** (ت 912هـ/ 1506م) :

كتاب الخراج ، (القاهرة ، 1952م) ، ص187 .

214- **البنداري** : تاريخ آل سلجوق ، ص55 .

215- **الخالدي** : الحياة السياسية ، ص288 .

216- **عبدالحميد ، سعد زغلول** : العمارة والفنون في دولة الإسلام ، (الإسكندرية ، 1967م) ، ص551 .

217- **الخالدي** : الحياة السياسية ، ص288 .

218- **ابن خلدون** : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1992م) ، جـ3 ، ص422 ؛ كذلك **الخالدي** : الحياة السياسية ، ص288 .

219- **أبن الأثير** : الكامل ، جـ10 ، ص ص34 ، 35 .

220- **ابن الجوزي** : المنتظم ، جـ8 ، ص382 .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية :

أبن الأثير ، علي بن أحمد بن أبي الكرم (630هـ/ 1238م) :

- الكامل في التاريخ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1987م) .

أبن الأخوة ، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت 729هـ/ 1328م) :

- معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق محمد محمود شعبان ، الهيئة المصرية للكتاب ، (القاهرة ، 1976م) .

أبن بطوطه ، أبوعبدالله محمد بن إبراهيم اللواتي (ت 779هـ/ 1377م) :

- تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (المعروف برحلة ابن بطوطه) ، دار صادر ، (بيروت ، 1964م) .

أبن جبير ، أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت 614هـ/ 1222م) :

- رحلة أبن جبير ، تحقيق حسين نصار ، دار صادر ، (بيروت ، 1964م) .

ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ/ 1200م) :

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ومصطفي عبدالقادر عطا ، راجعه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1992م) .
- مناقب بغداد ، تحقيق محمد بهجت ، (بغداد ، 1922م) .

أبن حوقل ، أبوالقاسم النصيبي (ت 367هـ/ 979م) :

- صورة الأرض ، (بيروت ، 1979م) .

ابن خرداذبه ، أبو القاسم عبدالله بن عبدالله (ت 310هـ/ 912م) :

- المسالك والممالك ، (نشر دي غويه ، 1889م) .

أبن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد بن جابر (ت 808هـ/ 1405م) :

- مقدمة ابن خلدون ، دار صادر ، (بيروت ، 1986م) .
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (المعروف بتاريخ أبن خلدون) ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1992م) .

أبن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر (ت 687هـ/ 1282م) :

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، (بيروت ، 1977م) .

أبن رسته ، أبو علي أحمد بن عمر (ت 290هـ/ 903م) :

- الأعلاق النفيسة ، (طبعة ليدن ، 1891م) .

أبن سلام ، أبو عبدالله (ت 224هـ/ 838م) :

- كتاب الأموال ، مؤسسة ناصر للثقافة ، (بيروت ، 1981م) .

أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم (ت 912هـ/ 1506م) :

- كتاب الخراج ، دار الكتب ، (القاهرة ، 1954م) .

الأصطخري ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (ت 309هـ/ 951م) :

- مسالك الممالك ، تحقيق محمد جابر عبدالعال الحسيني ، (القاهرة ، 1961م) .

البغدادي ، أبوبكر أحمد بن علي (ت 463هـ/ 1070م) :

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 1992م) .

البنداري ، الفتح بن علي محمد البنداري الأصفهاني (ت 643هـ/ 1245م) :

- تاريخ آل سلجوق ، دار الآفاق الجديدة ، (بيروت ، 1980م) .

التنوخي ، القاضي أبو علي الحسن بن علي بن محمد (ت 384هـ/ 994م) :

- الفرج بعد الشدة ، دار العلم ، (بيروت ، 1971م) .

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ/ 869م) :

- التبصير بالتجارة ، مطبعة المتنبي ، (القاهرة ، 1947م) .

الحسيني ، صدر الدين علي بن ناصر (ت 622هـ/ 1225م) :

- أخبار الأمراء والملوك السلجوقية (المعروف بزبدة التواريخ) ، تحقيق محمد نور الدين ، دار أقرأ ، (بيروت ، 1986م) .

الخوارزمي ، أبوبكر محمد بن العباس (ت 353هـ/ 993م) :

- مفاتيح العلوم ، المطبعة العثمانية ، (القاهرة ، 1968م) .

الدمشقي ، أبو الفضل جعفر بن علي (ت 570هـ/ 1174م) :

- الإشارة إلي محاسن التجارة ، مطبعة المؤيد ، (القاهرة ، 1918م) .

الرواندي ، محمد بن علي بن سليمان (ت 599هـ/ 1019م) :

- راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية ، ترجمة إبراهيم الشواربي وآخرون ، دار العلم ، (القاهرة ، 1960م) .

السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن بكر (ت 911هـ/ 1505م) :

- تاريخ الخلفاء ، تحقيق إبراهيم صالح ، (دمشق ، 1997م) .

الشيزري ، عبدالرحمن بن نصر (ت 589هـ/ 1193م) :

- نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، دار الثقافة ، (بيروت ، 1986م) .

العسقلاني ، الحافظ أحمد بن علي بن محمد (ت 852هـ/ 1448م) :

- فتح الباري بشرح صحيح البخارى ، تحقيق أبوقتيبة مطر محمد الفارياني ، دار طيبة ، (الرياض ، 2011م) .

الماوردي ، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450هـ/ 1058م) :

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مطبعة عيسي الحلبي ، (القاهرة ، 1973م) .

المسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ/ 956م) :

- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، (القاهرة ، 1958م) .

المقدسي ، شمس الدين أبو عبدالله البشاري (ت 381هـ/ 991م) :

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، (ليدن ، 1906م) .

المقريزي ، تقي الدين بن أحمد (ت 845هـ/ 1441م) :

- الخطط المقريزية المسماة المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مكتبة إحياء العلوم ، (بيروت ، ب ، ت) .

ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبدالله الحموي الرومي (ت 626هـ/ 1229م) :

- معجم البلدان ، دار صادر ، (بيروت ، 1965م) .

اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب (ت 284هـ/ 897م) :

- كتاب البلدان ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، 2002م) .

ثانياً : المراجع العربية والمترجمة :

ابومعين الدين ، نصر خسرو (ت 438هـ/ 1046م) :

سفر نامه ، ترجمة يحيي الخشاب ، مطبوعات البنك العربي الدولي للمطبوعات ، (بيروت ، ب ، ت) .

إدريس ، محمد محمد :تاريخ العراق والمشرق الإسلامي خلال العصر السلجوقي الأول ، مكتبة نهضة الشرق ، (القاهرة ، 1958م) .

أدي ، شير :الألفاظ الفارسية المعربة ، دار المعارف بمصر ، (القاهرة ، 1983م) .

أشتور :التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي ، (دمشق ، 1985م) .

إقبال ، عباس :وزارات در عهد سلاطين برزك سلجوق ، ترجمة وتعليق أحمد كمال الدين حلمي ، (الكويت ، 1984م) .

إيرين ، فرانك ، وديفيد برتسون :طريق الحرير ، ترجمة أحمد محمود ، (القاهرة ، 1997م) .

بارتولد ، فاسيلي فلاديميروفتش :تارخ الترك في آسيا الوسطي ، ترجمة أحمد السعد سليمان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، 1996م) .

البراوي ، راشد : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، (القاهرة ، 1948م) .

الحديثي ، قحطان :أرباع خرسان الشهيرة ، (البصرة ، 1990م) .

حسن ، حسن إبراهيم :تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، دار النهضة المصرية ، (القاهرة ، 1991م) .

الخالدي ، فاضل :الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس الهجري ، دار الأديب ، (بغداد ، 1969م) .

الدوري ، عبدالعزيز :تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، (بغداد ، 1948م) .

الريس ، محمد ضياء الدين :الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار الأنصار ، (القاهرة ، 1977م) .

زكي ، نعيم :طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطي ، (القاهرة ، 1973م) .

سرور ، محمد جمال الدين :

- تاريخ الحضارة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، (بيروت ، 1985م) .

سعد ، فهمي عبدالرازق :العامة في بغداد في القرنيين الثالث والرابع الهجريين ، دار صادر ، (بيروت ، 1983م) .

سوسة ، أحمد :الفيضان وغرق بغداد في العصر العباسي ، (بغداد ، 1969م) .

طرخان ، إبراهيم :النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط ، (القاهرة ، 1968م) .

عبدالحميد ، سعد زغلول :العمارة والفنون في دولة الإسلام ، (الإسكندرية ، 1967م) .

عبدالمولي ، محمد أحمد :العيارون والشطار البغادوه في التاريخ العباسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، (الإسكندرية ، 1987م) .

عثمان ، شوقي :تجارة المحيط الهندي ، (الكويت ، 1984م) .

العمادي ، محمد حسن :خراسان في العصر الغزنوي ، (عمان ، 1997م) .

فؤاد ، إبراهيم :الموارد المالية في الإسلام ، دار الأنجلو المصرية ، (القاهرة ، 1957م) .

القوصي ، عطية :تجارة مصر في البحر الأحمر ، (القاهرة ، 1981م) .

كي ، لسترنج :بلدان الخلافة الشرقية ، نقله إلي العربية بشير فرنسيس وكوركيس عواد ، دار الرسالة ، (بيروت ، 1985م) .

متز ، آدم :الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة عبدالهادي بوريدة ، دار الكتاب العربي ، (بيروت ، 1967م) ، كما ترجمه أبو شعيرة ، (القاهرة ، 1991م) .

مهدي ، فاضل :المعاملات التجارية في العهد السلجوقي ، مجلة المؤرخ ، (بغداد ، ب ، ت) .

نظام الملك ، الحسن بن إسحاق بن العباس أبو العلي الطوسي ، (ت 485هـ/ 1092م) :

- سياسة نامه ، ترجمة محمود العزاوي وحسين يوسف بكار ، دار الثقافة ، (الدوحة ، 1987م) .

هايد :تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطي ، ترجمة أحمد رضا ، (القاهرة ، 1994م) .